العدد (٣٠) مايو ٢٠٠٥ - السنة الحادية عشر

AL-MOHASIBOON

المحاسبون

دورية علمية متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

الملتقى الثاني لمكاتب وشركات المحاسبة لدول مجلس التعاون

يختتم أعماله بعدة توصيات مهنية هامة

- تكريم القائمين على الملتقى الثاني لمكاتب وشركات المحاسبة لدول مجلس التعاون
- الانتهاء من تصميم مبنى الجمعية الجديد
- هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون تعقد إجتماعها الثاني عشر في الكويت

المقالات المهنية

- تصورات حول إدراج تطبيقات المحاسبة عن الموارد البشرية
- نظام محاسبة المسئولية في الوحدات الحكومية
- ظاهرة الاندماج والاستحواذ المصرفي

العـــدد (٣٠) - السنة الحادية عشر
دورية علمية متخصصة تصدر عن
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

المحاسبون
AL-MOHASIBOON

جانب من المشاركين في الملتقى الثاني لمكاتب وشركات المحاسبة

أخبار الجمعية .....(4)

- الملتقى الثاني لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- تكريم القائمين على الملتقى الثاني لمكاتب وشركات المحاسبة
- مبنى الجمعية الجديد
- هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي تعقد اجتماعها الثاني عشر في الكويت.

رئيس هيئة التحرير
The Editor-in-Chief
عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد
Abdul Lathif Abdallah Hoshan Al-Majed

سكرتير التحرير
Editing Secretary
علي محمد أحمد ندا
Ali Mohamed A. Nada

هيئة التحرير
The Board of Editors
يوسف ابراهيم المزروعي
Yousif I. Al-Mazroi
عبدالعزيز منصور المنصور
Abdulaziz M. Al-Mansour
د. محمود عبدالملك فخرا
Dr. Mahmoud A. Fakhra
د. مصطفى أحمد الشامي
Dr. Moustafa A. Al-Shami

Correspondence:
Should be addressd to: The Editor-in-Chief
Al-Muhasiboon, P.O.Box 22472,
Safat - 13085 - State of Kuwait,
Cable: Al-Murajaa - State of Kuwait.
Fax:00965 4836012
Tel.:4841662 - 4849799
http:\www.Kaaa.net

■ المراسلات
ترسل باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون»
ص. ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي
١٣٠٨٥ دولة الكويت - برقيا: المراجعة
دولة الكويت - فاكس: ٠٠٩٦٥-٤٨٣٦٠١٢
هاتف ٤٨٤٩٧٩٩ - ٤٨٤١٦٦٢
موقع الجمعية على شبكة الإنترنت:

Advertisements
Agreements in this regared should be made with the management of Kuwaiti Association of Accountants and Auditors - P.O.Box 22472,
Safat - 13085 - State of Kuwait,
Fax:00965 4836012
Tel.:4841662 - 4849799

■ الإعلانات
يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ص. ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي ١٣٠٨٥ دولة الكويت
برقيا: المراجعة - الكويت
فاكس: ٠٠٩٦٥-٤٨٣٦٠١٢
هاتف: ٤٨٤٩٧٩٩ - ٤٨٤١٦٦٢

Issue No. (30) - Year 11
A Specialized Scientific Periodical Published By
Kuwaiti Association of Accountants and Auditors

مجلس ادارة جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية
Board OF (KAAA)

عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد
Abdul Lathif Abdallah Hoshan Al-Majed
Chairman رئيس مجلس الادارة

عبد اللطيف أحمد عبد الله الاحمد
Abdullatif A. Al-Ahmad
Vice-Chairman نائب الرئيس

صافي عبد العزيز المطوع
Safi A. Al-Mutawa
General Secretary أمين السر

يوسف إبراهيم المزروعي
Yousif I. Al-Mazroi
Treasurer أمين الصندوق

عبد العزيز منصور المنصور
Abdulaziz M. Al-Mansour
Board Member – عضو مجلس الإدارة
الأمين العام المساعد للاتحاد العام
للمحاسبين والمراجعين العرب

ناصر خليف العزي
Naser Khalif Al-Anizi
Board Member – عضو مجلس الإدارة

يوسف خالد النويف
Yousif Khalid Zaid Al-Nuwaief
Board Member – عضو مجلس الإدارة

د. رشيد محمد القناعي
Dr. Rashid M. Al-Qenae
Board Member – عضو مجلس الإدارة

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر، والمقالات والآراء المنشورة في المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

الأستاذ/ يوسف صالح العثمان يستلم درع التقدير

- مرحباً بأعضائنا الجدد.
- تهنئة المحاسبون للأعضاء.

مقالات ..... (14)
موجز محلي ..... (38)
مال وأعمال ..... (54)

Subscriptions
- Kuwait and GCC Countries: 2.5 K.D for KAAA Mebers. 5 K.D for individuals, 8 K.D for companies and establishments.
- Arab Countries:10 K.D or the Equivalent in local curency for companies and establishments. Non-Arab Countries: $50 individuals, $80 for companies and establishment.
(The Subscription fees include mail charges, and requests should be addressed to the Editor-in-Chief of Al Muhasiboon Magazine).

■ الاشتراكات
-الكويت ودول مجلس التعاون : ٢,٥ دينار كويتي لأعضاء الجمعية ٥ دنانير كويتية للأفراد: ٨ دنانير كويتية للمؤسسات.
- الدول العربية: ١٠ دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد،١٦ دينارا كويتيا أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
- الدول الأجنبية: ٨٠ دولار أمريكيا للمؤسسات.
قيمة الاشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون».

Prices
Price of one copy:
-1/2 K.D for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries One K.D or the equivalent in local curency plus airmail charges.
- Other countries: $5 plus airmail charges.

■ الأسعار
سعر النسخة:
- أعضاء الجمعية (٥٠٠) فلس
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد أو ما يعادله بالعملة المحلية مضافا إليه اجور البريد.
- بقية دول العالم ٥ دولار امريكي مضافاً إليها أجور البريد.

الملتقى الثاني لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح تم عقد الملتقى الثاني لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتاريخ ٨-٩ مارس ٢٠٠٥ بمنتجع هيلتون الكويت بتنظيم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي وغرفة تجارة وصناعة الكويت، وكذلك برعاية كل من شركة الاتصالات المتنقلة ومؤسسة الخطوط الجوية الكويتية والشركة الكويتية للاستثمار ووزارة التجارة والصناعة وسوق الكويت للأوراق المالية ومشاركة مكاتب وشركات تدقيق الحسابات والجهات والمنظمات المهنية والأكاديمية والوزارات والخبراء المتخصصون ورجال الأعمال والجهات المعنية الأخرى.

حيث اختتم الملتقى اعماله بعد عقده على مدى يومين تخللهما عدد خمسة جلسات تم فيها تداول مجموعة من أوراق العمل جاءت على النحو التالي:

١ - نقطة ضوء على تطورات الإجراءات التنظيمية والقانونية لعمل مراقبي الحسابات في دولة الكويت

علي عبدالله البغلي
الوكيل المساعد لشئون الشركات والتراخيص التجارية - وزارة التجارة والصناعة

٢ - دور مهنة المحاسبة والمراجعة في استقرار الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي

عبداللطيف الذربان
مدير إدارة الشركات التجارية - سوق الكويت للأوراق المالية

أخبار الجمعية

٣ - استعراض مشروع النظام الموحد لمزاولة مهنة مراجعة الحسابات لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.	**د. محمد بن سلطان السهلي** جامعة الملك سعود - قسم المحاسبة
٤ - دور مهنة المحاسبة في تشجيع الاستثمار الأجنبي وعمليات التخصيص في دول مجلس التعاون	**أ.د/ محمد فداء بهجت** **مكتب الدكتور/ محمد فداء بهجت**
٥ - دور مهنة المحاسبة في تشجيع الاستثمار الأجنبي وعمليات التخصيص في دول مجلس التعاون	**د. رشيد القناعي** جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
٦ - حاكمية الشركات: الجهود والمؤشرات في الأسواق النامية	**أ. عباس عبدالمحسن رضي** **BDO** وجواد حبيب
٧ - مهنة المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون الطموحات... التحديات	**أ. عبدالعزيز الراشد** رئيس هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون
٨ - مهنة واعدة	**أ.د / وائل الراشد** أستاذ بقسم المحاسبة - جامعة الكويت
٩ - جودة الأداء المهني في دول المجلس	**أ. عبدالعزيز صالح الفريح** نائب مدير عام بنك الرياض للشئون المالية

وقد انتهى الملتقى إلى العديد من التوصيات من أهمها:

١ - أهمية دور المهنة في برامج التكامل الاقتصادي بين دول المجلس ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢ - أهمية التعاون بين الجهات الحكومية والمسئولين في هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والغرف التجارية لتحقيق هدف الدول في تطوير المهنة الواردة في نظامها الاساسي بالتعاون مع الجمعيات المهنية الوطنية وضرورة ذلك التعاون لتفعيل دور الهيئة في تنظيم وتطوير المقومات الأساسية للمهنة وتطبيقها في دول المجلس.

٣ - توفيق التشريعات المتعلقة بتنظيم مهنة المحاسبة في دول المجلس بما يخدم التنمية فيها.

٤ - حث دول المجلس على اعتماد شهادة زمالة الهيئة بصفتها أحد متطلبات الترخيص لمزاولة المهنة، خاصة الدول التي ينعقد فيها اختبار لما في ذلك من رفع لمستوى الاداء وتوفير المعلومات الملائمة الموثوقة لمتخذي القرارات الاقتصادية وتطوير المناهج التعليمية في كليات التجارة والاقتصاد والادارة في دول المجلس وتحقيق التوافق بينهما وبين المواضيع التي يتناولها اختبار زمالة الهيئة.

٥ - دعوة أصحاب رؤوس الأموال والشركات والمواطنين إلى دعم برنامج منح زمالة الهيئة للمساهمة في تأهيل أبناء دول المجلس لكونهم أساس تطوير المهنة لتوفير المعلومات الموثوقة الملائمة لمتخذي القرارات الاقتصادية عامة والاستثمارية خاصة..

٦ - ضرورة التواصل مع الهيئات الدولية المماثلة والمشاركة الايجابية في تلك المنتديات لتوضيح متطلبات وحاجة دول المجلس.

٧ - ضرورة استخدام معايير محاسبية ذات جودة عالية ملائمة لبيئة دول المجلس متوافقة مع المعايير الدولية.

٨ - الاسترشاد بالمنهج المتبع في الدول الأخرى في التوفيق بين المعايير التي تصدر من المؤسسات الدولية، وخلاصة ذلك المنهج تضمنته الدراسة التي أصدرتها هيئة المجلس بعنوان صناعة معايير المحاسبة الدولية التطور ودور المجلس والهيئات الوطنية الدولية.

٩ - ضرورة الاهتمام بوضع إنظمة كفؤة وفعالة لنظلم ادارة الشركة ومراقبتها والعمل على تطوير مفاهيم الشفافية والافصاح الكامل وتحديد المسئوليات والمساءلة والعدل.

أخبار الجمعية

١٠ - وضع برنامج مراقبة جودة الاداء المهني للمحاسبين القانونيين في دول المجلس موضع التنفيذ وتحقيق التفاعل الايجابي بين منتجات البرنامج كافة والجهات ذات الصلة بمكاتب المحاسبة والجهات التشريعية والتنظيمية.

١١ - تحويل دور لجنة مراقبة جودة الاداء بالهيئة الى مجلس مستقل يتم تشكيله من فئات مختلفة ويمول من أسواق المال كما يتم تحويل مهام لجان المعايير المهنية بالهيئة الى مجلس مستقل يتم تشكيله من فئات مختلفة ويمول من أسواق المال.

١٢ - تشكيل فريق عمل من الجهات المنظمة لبلورة نتائج الملتقى ووضع توصيات عملية ونشرها على المستوى العربي.

١٣ - ان تتم متابعة التوصيات من قبل الجمعيات الوطنية بالتعاون مع الهيئة واتحاد الغرف التجارية ويتم وضع جدول زمني لتفعيل التوصيات. وأن تعقد الملتقيات سنوياً وتكون لجميع المهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة.

١٤ - الموافقة على عقد الملتقى الثالث في دولة قطر بناء على الدعوة الموجهة من الجمعية العلمية للمحاسبة في جامعة قطر وتقديم مقترح لمحاور الملتقى خلال ثلاثة أشهر.

تكريم القائمين على الملتقى الثاني لمكاتب وشركات المحاسبة

تقديراً للجهود المبذولة من جميع القائمين على تنظيم الملتقى الثاني لمكاتب وشركات المحاسبة بدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في الكويت خلال الفترة من ٨-٩ مارس ٢٠٠٥، قامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وبتنظيم اللجنة الثقافية والاجتماعية بإقامة حفل يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٥/٤/٥ لتكريم الجهات المساهمة وأعضاء لجان الملتقى والصحف اليومية وأعضاء اللجان الدائمة والعاملين بالجمعية على جهودهم ومساهمتهم الفعالة في تنظيم ونجاح أعمال الملتقى الذي أشاد به جميع المشاركين، حيث تم تقديم دروع تقدير للجميع في حفل عشاء أقيم على شرف الحضور بفندق شيراتون الكويت.

وجدير بالذكر بأنه قد تم في هذا الحفل بشكل خاص تكريم الأستاذ/ يوسف صالح العثمان أحد مؤسسي الجمعية تقديراً لجهوده واستمرار تعاونه ومساندته لجميع مجالس الادارة التي تناوبت على ادارة الجمعية حتى الآن من واقع خبرته العلمية والمهنية الطويلة والتي ساهمت في تفعيل العديد من الإنجازات والأهداف.

رئيس مجلس الإدارة يفتتح الحفل

السيد/يوسف صالح العثمان يستلم درع التقدير

جانب من الحضور

مبنى الجمعية الجديد

استمرارا لجهود مجلس الادارة المتعلقة ببناء مقر الجمعية الجديد المخصص له مساحة ارض قدرها ١٦٠٠ م٢ بمنطقة ميدان حولي ، فقد تم الانتهاء من تصميم المبنى بواسطة احد المكاتب الهندسية الذي تم اختياره من خلال مناقصة عامة ، حيث يحتوي التصميم على سرداب وعدة أدوار تحتوي على قاعات مؤتمرات وقاعات تدريبية وغرف اجتماعات ومكاتب ادارية وغيرها من الامور التي تساهم في تفعيل انشطة الجمعية العلمية والمهنية والثقافية والاجتماعية تحقيقا لأهدافها الساعية لخدمة المحاسبين والمراجعين .

كما تم التنسيق مع وزارة المالية ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل حيث تمت الموافقة على تمديد مدة استغلال أرض المبنى إلى عشرون عاماً، وكذلك الموافقة على طرح مشروع البناء بمناقصة عامة بنظام B.O.T. حتى يتسنى اختيار أحد المستثمرين لبناء المقر بالمواصفات المطلوبة وتحمل كامل تكلفته، وذلك نظير منحه حق استغلال جزء من المبنى لفترة معينة تعادل قيمة ما تحمله من أعباء مالية لانشاء المبنى ، وذلك لمساعدة الجمعية على الانتهاء من انشاء المقر نظراً لمحدودية مقدرتها المالية .

هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون تعقد اجتماعها الثاني عشر في الكويت

عبداللطيف الأحمد

عقد مجلس ادارة هيئة المحاسبة والمراجعة بدول الخليج العربية اجتماعه الثاني عشر في مدينة الكويت بدولة الكويت في ٢٠٠٥/٣/٧ وترأس الجلسة معالي الاستاذ/ عبدالعزيز راشد الراشد وبحضور أعضاء مجلس الادارة الممثلين عن المنظمات الاكاديمية والمهنية والاقتصادية والمالية والوزارية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث تضمن جدول اعمال الاجتماع ما يلي:

- اعتماد محضر الاجتماع السابق.
- تقرير عن متابعة أعمال الهيئة واللجان الفنية.
- مشروع الخطة السنوية والميزانية التقديرية لعام ٢٠٠٥م.
- تحديث الخطة الاستراتيجية للهيئة للاعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٩.
- اعتماد القرار الذي أرسل بالتمرير بتسمية أعضاء لجنة المرشحين لبرنامج منح الزمالة.
- اعتماد ادلة برنامج مراقبة الأداء المهني.
- اعتماد الآلية المقترحة بين الهيئة والجمعيات الوطنية.
- استعراض نتائج الفريق المكلف بدراسة الحالات المتعلقة بمزاولة الشركات (الشركاء) الأجانب.
- تعيين المدير التنفيذي.
- ما يستجد من أعمال

وقد صرح السيد/ عبداللطيف الأحمد (نائب رئيس مجلس ادارة الجمعية وعضو مجلس ادارة الهيئة) بأن هيئة المحاسبة والمراجعة توفر للاعضاء ما يمكنهم من الارتقاء بقدراتهم المهنية والعلمية والتقنية ليساهموا بفاعلية في رفع مستوى المهنة، كما تعمل الهيئة على المشاركة الفاعلة في المنتديات الدولية المختلفة الأمر الذي ينعكس ايجاباً في تطوير المحاسبين القانونيين في دول مجلس التعاون والتركيز على ايجاد فرص مناسبة لتطوير قدراتهم ومنشآتهم.

مرحباً بأعضائنا الجدد

أولاً: الأعضاء العاملون:

الرقم	الاسم	تاريخ الانتساب
١	احمد شملان الظفيري	
٢	ماجد علي عويد عوض	٢٠٠٥/١/١١
٣	أحمد زعال محمد الشمري	٢٠٠٥/١/١١
٤	يوسف يعقوب يوسف العوضي	٢٠٠٥/١/١١
٥	نورة عبدالرحمن حمد الفلاح	٢٠٠٥/١/١١
٦	شذى عبدالرحمن فهد بوزبر	٢٠٠٥/١/١١
٧	عبدالعزيز محمد سالم المطوع	٢٠٠٥/١/١١
٨	محمد حسن جزاع الشمري	٢٠٠٥/١/١١
٩	عبدالله ناجي ابراهيم الابراهيم	٢٠٠٥/١/١١
١٠	مبارك شافي الشمري	٢٠٠٥/٣/١٥
١١	مانع علي عبدالله العجمي	٢٠٠٥/٣/١٥
١٢	منى سعدون صالح المطوع	٢٠٠٥/٣/١٥
١٣	مساعد راشد المنصور	٢٠٠٥/٣/١٥
١٤	عبدالحكيم عبدالفتاح محمد معرفي	٢٠٠٥/٣/١٥
١٥	أحمد كامل عثمان الجيران	٢٠٠٥/٣/١٥
١٦	عمر عماد عبدالعزيز العسكر	٢٠٠٥/٣/١٥
١٧	عثمان يوسف عثمان المجلهم	٢٠٠٥/٣/١٥
١٨	احمد عبدالحميد عبدالرزاق العبيد	٢٠٠٥/٣/١٥
١٩	فاطمة احمد راشد العريد	٢٠٠٥/٣/١٥
٢٠	تهاني احمد علي القبندي	٢٠٠٥/٣/١٥
٢١	حمد أحمد دينار الزنكي	٢٠٠٥/٣/١٥
٢٢	محمد شعيب عبدالله شعيب	٢٠٠٥/٣/١٥
٢٣	محمد سليمان صالح الفهد	٢٠٠٥/٣/١٥
٢٤	عبدالله حمد عبدالله اللوغاني	٢٠٠٥/٣/١٥
٢٥	زينب ممدوح عبدالرحيم الزنكوي	٢٠٠٥/٣/١٥
٢٦	علياء سعد منير المهنا	٢٠٠٥/٣/١٥
٢٧	علي حسين سيد الموسوي	٢٠٠٥/٣/١٥

ثانياً: الأعضاء المنتسبون:

١	مصطفى السيد يوسف أحمد	٢٠٠٥/١/١١
٢	عبدالله عبدالسيد حسن الدلال	٢٠٠٥/١/١١
٣	محمد يوسف يعقوب اسماعيل	٢٠٠٥/١/١١
٤	يوسف عبدالعزيز يوسف الكوس	٢٠٠٥/١/١١
٥	حسين أحمد جاسم جاسم ماجكي	٢٠٠٥/١/١١
٦	محمد عمر عفيف الشريف	٢٠٠٥/٣/١٥
٧	عبدالرزاق جاسم عبدالرزاق المطوع	٢٠٠٥/٣/١٥
٨	علي عدنان علي الهزيم	٢٠٠٥/٣/١٥
٩	تركي سعد شلاح الحسيني	٢٠٠٥/٣/١٥

تهنئة المحاسبون للأعضاء

إلى السيد/ **علي حسن اليماني**

بمناسبة ندبه لوظيفة نائب مدير دائرة التدقيق الداخلي بمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية

و السيد/ **عبدالله عيسى الحبيل**

بمناسبة حصوله على شهادة الزمالة المهنية الدولية **CIDA**

مع أطيب الأمنيات للجميع بالسداد والتوفيق

"تصورات حول إدراج تطبيقات المحاسبة عن الموارد البشرية في الحسابات الختامية للجهاز الحكومي بدولة الكويت

اعداد
د. محمود عبدالملك فخرا
استاذ مشارك بقسم المحاسبة
كلية الدراسات التجارية
عميد القبول والتسجيل بالهيئة
العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

مقدمة:

يعتبر البشر أساس ومحور كل المجتمعات الإنسانية بلا استثناء، وأن جميع الأنظمة التي يتعامل معها المجتمع الإنساني تعتمد بشكل رئيس على العنصر البشري بشكل مباشر أو غير مباشر. فأفراد المجتمع يمثلون العامل المشغل لأجهزة وقطاعات المجتمع وفي نفس الوقت هم الدافع المستمر لهذا التشغيل وذلك بسبب حاجاتهم المختلفة والمتنوعة التي لا نهاية لها طالما وجد البشر على وجه هذه الكرة الأرضية.

يمثل موضوع الموارد البشرية أحد المجالات البحثية التي اهتم بالتطرق إليه المتخصصون في أكثر من علم واحد من العلوم الاجتماعية. فعلماء الاقتصاد والإدارة بالاضافة إلى المحاسبة تناولوا موضوع الموارد البشرية من العديد من الجوانب، ولكل من هذه العلوم تحليلاته الخاصة وفق الأطر المفاهيمية والنظريات التي تمثل أساس تلك العلوم عبر العصور. بمعنى أن تعاقب النظريات والمفاهيم العلمية للعلوم الاجتماعية التي من ضمنها علم المحاسبة كانت لها إنعكاسات على نظرة العلم للظواهر الاجتماعية، وهذا التفاعل كان المشغل الأساسي للتطور العلمي بشكل عام وبالنسبة لموضوع الموارد البشرية بشكل خاص.

فتاريخ المحاسبة عن الموارد البشرية في الفكر المحاسبي يرجع إلى عقد الستينيات من القرن العشرين، التي تمثل بداية اهتمام علماء المحاسبة بالافصاح عن الموارد البشرية في

القوائم المالية. وتمثل فترة الستينيات مرحلة وضع المفاهيم الأساسية للمحاسبة عن الموارد البشرية باستخدام الأطر المفاهيمية للعلوم الاجتماعية الأخرى. ومنذ ذلك الحين دخل موضوع المحاسبة عن الموارد البشرية مراحل متعددة منها فترة إعداد البحوث الاكاديمية الخاصة بإيجاد تقييم فاعلية نماذج قياس تكلفة الموارد البشرية، وكذلك نماذج قياس قيمة الموارد البشرية، وبعد ذلك مرحلة وضع اسلوب قياس قيمة الأصول البشرية. أما المرحلة الثالثة فهي تلك التي قامت خلالها العديد من الشركات بنشر قوائمها المالية الختامية متضمنة معلومات مالية عن الموارد البشرية، بالاضافة إلى ظهور بعض الابحاث التي تناولت أثر المعلومات التي تقدمها المحاسبة عن الموارد البشرية على اتخاذ القرارات الادارية على مستوى الادارة التنفيذية والادارة العليا وقرارات المستثمرين.

ورغم أن ازدهار هذا المجال البحثي في أدبيات الفكر المحاسبي كان خلال العقود القليلة الماضية إلا أن كاتب هذه السطور يعتقد أن الاستفادة لازالت متاحة وقابلة للزيادة خصوصاً أن التقدم التكنولوجي وتطور عالم المعلومات والاتصال في الوقت الحالي يعتمد وبشكل كبير جداً على العنصر البشري ذو الكفاءة والمهارة العالية الذي يستحق أن يعتبر أصلاً استثمارياً جدير بالاهتمام والمحافظة، وبالتالي يستحق بذلك النظر في واقعية المعالجة المحاسبية للنفقات التي تتعلق بالعنصر البشري، خصوصاً وأن هذا المجال لم يوضع محل التحليل والبحث في المؤسسات والهيئات التابعة للقطاع الحكومي، وهذا مجال هذه الدراسة مع العلم بأن الكتاب في المحاسبة لا زالوا يكتبون في تطبيقات المحاسبة عن الموارد البشرية في منشآت الأعمال.

تطبيقات المحاسبة عن الموارد البشرية:

يميز الاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية بنود المصروفات عن طريق تقسيمها إلى نوعين اساسيين. النوع الأول هو المصروفات الرأسمالية، وهي تلك المتعلقة بالحصول على الأصول والموجودات الثابتة وبتجهيزها للاستخدام في أنشطة المنشأة بكافة أنواعها دون وجود نية لدى إدارة المنشأة بالمتاجرة بهذه الاصول الثابتة، ومن أمثلتها الأثاث والمعدات والآلات والسيارات والمباني وغيرها.

أما النوع الثاني فهي المصروفات الجارية أو الايرادية، التي تنفقها المنشأة خلال تأديتها أنشطتها الاعتيادية مثل الأجور والرواتب والاعلان والتأمين

والكهرباء والماء وغيرها من البنود. فيتم معالجة النوع الأول عن طريق إدراجه في قائمة المركز المالي أو الميزانية بتكلفتها التاريخية ويحسب لها قسط استهلاك سنوي بطريقة تختارها ادارة المنشأة حيث يغطي قسط الاستهلاك الفترة من تاريخ الحيازة وحتى تاريخ اعداد القوائم المالية في السنة المالية الأولى للأصل المعني، وفي السنوات التالية يغطي قسط الاستهلاك السنة المالية بالكامل طالما استمر حيازة الأصل من قبل المنشأة. ويقفل قسط الاستهلاك السنوي في حساب الأرباح والخسائر أو ملخص الدخل في نهاية السنة المالية، كما يظهر مطروحاً من قيمة تكلفة الأصل في الميزانية في شكل حساب متراكم يسمى حساب مجمع أو مخصص الاستهلاك. أما النوع الثاني من بنود المصروفات فيتم اثباتها في الدفاتر المحاسبية عند حدوثها بالصرف أو في تاريخ الجرد السنوي في نهاية السنة المالية ويقفل إجمالي بند المصروف حسب نوعه والذي يخص السنة المالية في حساب الأرباح والخسائر أو ملخص الدخل.

والمبرر وراء التمييز بين هذين النوعين من بنود المصروفات هو أن النفقات أو المصروفات الرأسمالية عبارة عن استثمارات طويلة الأجل تخدم المنشأة في تحقيق الإيرادات على مدى عدة فترات مالية، بينما تخدم المصروفات الإيرادية المنشأة في أنشطتها خلال نفس السنة المالية وبالتالي يتم إقفالها في الحسابات الختامية للسنة المالية التي تخصها تلك المصروفات.

ويعتبر النقاش والعرض المفاهيمي السابق أساس النقاش الذي دخل به المهتمون بموضوع المحاسبة عن الموارد البشرية. لذا نجد أن المؤيدون لتطبيق المحاسبة عن الموارد البشرية يرون أن النفقات التي تصرفها المنشآت على موظفيها والعاملين فيها بكافة مجالاتهم الفنية عبارة عن استثمارات ستعود بالفائدة والنفع على المنشأة ليس فقط في الأجل القصير وهو السنة المالية التي تخصها تلك المصروفات وإنما حتى السنوات المالية القادمة، خصوصاً تلك النفقات التي تساهم في تدريب وتأهيل العاملين على اكتساب المهارات الجديدة والتكنولوجيات الحديثة. بمعنى أن هذه النظرة ترى أن تلك النفقات عبارة عن استثمارات في أصول بشرية ستساهم في تحقيق الإيرادات على مدى فترات مالية متعددة. والمثال الواضح في هذا الصدد تلك النفقات التي تصرفها المنشآت الصناعية أو التجارية على بنود البحث والتطوير وعلى

تدريب العاملين الذين يعملون في مجالات البحث والتطوير. ورغم أن المعايير المحاسبية تتيح رسملة نفقات البحث والتطوير حسب معايير بعض الدول إلا أن المقارنة مع بنود نفقات الموارد البشرية تعتبر أيضاً واقعية، مثل تدريب العاملين في مجالات التسويق والمبيعات حيث تساهم هذه الخبرات التدريبية على مدى فترات مالية متعددة في تحقيق الإيرادات المستقبلية. والجدير بالذكر أن هذه النظرة لم تكن محصورة في أدبيات الفكر المحاسبي، وإنما تناولتها منشآت تجارية كبيرة بالتطبيق العملي، وراحت تعالج تلك المصروفات حسب وجهة نظر ومفهوم الاصول البشرية، بالاضافة إلى معالجات أخرى سنأتي على ذكرها فيما يلي.

طرق الافصاح عن الموارد البشرية:

تناولت أدبيات الفكر المحاسبي العديد من طرق الافصاح عن الموارد البشرية نذكر منها ما يلي:

١ - الافصاح في تقرير مجلس الادارة:

يتم بموجب هذه الطريقة الافصاح عن البيانات المالية المتعلقة بالاستثمار في الموارد البشرية في تقرير مجلس الادارة، بحيث يتم توضيح حجم الاستثمارات التي قامت المنشأة في توجيهها نحو تطوير الامكانيات العملية لدى العاملين في المنشأة. ويمكن لهذه الطريقة خدمة المنشأة في جذب أنظار مستخدمي وقراء البيانات المالية والادارية في التقارير السنوية.

٢ - إعداد قائمة الاستثمارات المعنوية:

تقتضي هذه الطريقة اعداد قائمة الاستثمارات المعنوية للافصاح عن الاستثمارات في الموارد البشرية، حيث تناسب هذه الطريقة الشركات التي تنفق مبالغ ضخمة على شراء براءات الاختراع وشهرة المحل لمنشآت قائمة بالاضافة إلى الاستثمارات في الاصول البشرية. ويكون لهذه القائمة تبويب منفصل من قائمة الدخل وتتضمن بيانات مالية مقارنة. ويعاب على هذه الطريقة أنها تؤدي إلى اعداد قوائم مالية تتضمن بيانات مالية غير حقيقية، وبالتحديد قائمة مركز مالي لا تتضمن كافة بنود الاصول، وقائمة دخل أدرج فيها أصول على أنها نفقات جارية تخص الفترة المالية الحالية أو الجارية فقط.

٣ - قوائم مالية غير مدققة تلحق بالقوائم المالية الأساسية:

يتم بموجب هذه الطريقة الافصاح عن الاستثمارات في الموارد البشرية في قوائم مالية منفصلة لا تخضع لمراجعة مراقب الحسابات أو المراجع،بحيث يتم ادراجها

ضمن ملاحق القوائم المالية الأساسية المدققة من قبل المراجع الخارجي.

٤ - الادراج في القوائم المالية الأساسية المدققة:

يتم الإفصاح عن الاستثمارات في الموارد البشرية ضمن القوائم المالية الأساسية للمنشأة، وتخضع لمعايير المحاسبة التقليدية ولمراجعة مراقب الحسابات أو المراجع الخارجي. وبهذا الاجراء يتم رسملة الاستثمارات في الموارد البشرية أو الأصول البشرية وإدراجها في قائمة المركز المالي أو الميزانية واقفال الاستنفاد السنوي في قائمة الدخل على مدى عدة سنوات مالية.

وعليه تجد أن المنشآت في قطاع الأعمال لديها عدة بدائل للافصاح عن استثماراتها في الموارد البشرية، في حين يتمّ الافصاح عن الأنشطة والاعتمادات المستنفذة على الاستثمارات في الموارد البشرية في الحسابات الحكومية في شكل تقرير نهائي يسمى الحساب الختامي سواء كان على مستوى الوحدات الحكومية منفردة أو على مستوى الحسابات الكلية الاجمالية لأجهزة الدولة والتي تقوم بإعدادها وزارة المالية، حيث يتم ذلك بمعزل عن المعالجات المحاسبية في النظام المحاسبي الحكومي أثناء عمليات التنفيذ خلال السنة المالية، ويرجع السبب إلى طبيعة الاطار المفاهيمي لمبادئ المحاسبة الحكومية المطبقة كما هو مبين في الفقرة التالية.

مبادئ المحاسبة الحكومية وقواعد اعداد الموازنة العامة للدولة:

تعتمد المحاسبة الحكومية على مجموعة من المبادئ المحاسبية التي تميزها عن المحاسبة التجارية المطبقة في عالم الأعمال، ولهذه المبادئ انعكاس مباشر وواضح في تنفيذ الموازنة العامة للدولة. ومن بين هذه المبادئ ما يلي:

١ - تفسير الوحدة المحاسبية يعتمد على نظرية الأموال المخصصة التي تتمثل في اعتمادات مالية مخصصة للقيام بمجموعة من المهام التشغيلية التي يحتاجها المجتمع وفق استراتيجيات وخطط معينة.

٢ - يتمثل أساس قياس النتائج في تطبيق الاساس النقدي والاساس النقدي المعدل الذي يختلف عن أساس الاستحقاق الذي تتميز بها المحاسبة التجارية، وينبع ذلك من عدم التوجه نحو تطبيق مبدأ تحقيق الربح، وإنما التركيز على خدمة المجتمع والمواطنين.

٣ - عدم تطبيق مبدأ المقابلة الذي ينص على مقابلة الايرادات بالمصروفات التي صرفت في سبيل تحقيق تلك الايرادات، والتي تمثل احدى خطوات الدورة المحاسبية

نحو قياس نتيجة الأعمال وتحديد صافي الربح أو صافي الخسارة في نهاية السنة المالية.

٤ - مفهوم المصروفات والايرادات في المحاسبة الحكومية لا يفرق بين العناصر الرأسمالية والعناصر الجارية المرتبطة بتلك البنود، لذلك فإن مبادئ المحاسبة الحكومية لا تفرق بين سداد مصروفات الرواتب وبين شراء الأثاث والمعدات والآلات وغيرها من الموجودات الثابتة (اصول ثابتة حسب مفهوم المحاسبة التجارية).

٥ - لا تقتضي المحاسبة الحكومية تكوين المخصصات والاحتياطيات لمقابلة الأوضاع المحتملة المستقبلية، وذلك بسبب التزام الادارة الحكومية العليا بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لسد الاحتياجات الحالية والمستقبلية بشكل منتظم ودوري حسب النظام المتبع في الدولة، دون الحاجة الى تطبيق مبدأ الحيطة والحذر الذي تعتمد عليه المعالجة المحاسبية في منشآت قطاع الأعمال (المحاسبة التجارية).

أما بالنسبة لتنفيذ الموازنة العامة للدولة فإنها تعتمد على مجموعة من القواعد التي من أهمها عدم التخصيص، بمعنى أنه لا يوجد ارتباط بين المصروفات والايرادات الخاصة بالسنة المالية، ويكمن في ذلك القصور الاستراتيجي في نظام المحاسبة الحكومية والموازنة العامة للدولة من حيث توفير البيانات المالية والادارية والكمية التي تحتاجها الادارة الحكومية العليا، خصوصاً ان أحد أهم الأهداف المرتبطة بالنظام المحاسبي بغض النظر عن شكله وطبيعة النظام الاقتصادي السائد في الدولة أو القطاع الذي يتعامل معه هو توفير البيانات المحاسبية لأغراض التخطيط والمتابعة والرقابة من ناحية، ومدى فاعلية وكفاءة الاداء في التشغيل وفي استخدام الموارد المالية والعينية والادارية المتاحة. ولكي نقف على المكونات الأساسية للموازنة العامة للدولة نستعرض الآتي.

المكونات الاساسية لأبواب المصروفات في الموازنة العامة لدولة الكويت:

تنقسم المصروفات في الموازنة العامة لدولة الكويت إلى خمسة أبواب، في حين ينقسم كل باب إلى عدد معين من المجموعات، وتدرج تحت كل مجموعة عدد كبير من البنود، والتي بدورها تقسم إلى عدد أكبر من الأنواع. ونظراً لاحتواء الدليل النمطي لحسابات كثيرة جداً نكتفي في هذا المقام بعرض أبواب المصروفات والمجموعات ولمن يرغب في الاطلاع على تفاصيل حسابات الجهات

الحكومية بدولة الكويت الرجوع إلى الدليل النمطي الصادر عن وزارة المالية.

أبواب المصروفات:

الباب الأول: المرتبات

المجموعة الأولى: المرتبات النقدية

المجموعة الثانية: المرتبات العينية والتأمينية.

الباب الثاني: المستلزمات السلعية والخدمات

المجموعة الأولى: المستلزمات السلعية.

المجموعة الثانية: تكاليف الخدمات

الباب الثالث: وسائل النقل والمعدات والتجهيزات

المجموعة الأولى: وسائل النقل.

المجموعة الثانية: المعدات والآلات.

المجموعة الثالثة: الأجهزة

الباب الرابع: المشاريع الانشائية والصيانة والاستملاكات العامة

المجموعة الأولى: المشاريع الانشائية.

المجموعة الثانية: أعمال انشائية صغيرة وصيانة المنشآت والمرافق

المجموعة الثالثة: الاستملاكات العامة.

الباب الخامس: المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية.

المجموعة الأولى: المصروفات المختلفة.

المجموعة الثانية: المدفوعات التحويلية الداخلية.

المجموعة الثالثة: المدفوعات التحويلية الخارجية.

وبعد انتهاء السنة المالية يتم اعداد الحساب الختامي الذي يبين التنفيذ العملي والصرف الفعلي للاعتمادات المدرجة في الموازنة العامة للدولة، عن طريق صرف المصروفات المقررة لأجهزة الدولة وتحصيل الايرادات المتوقع تحصيلها دون النظر إلى درجة كفاءة هذا التنفيذ رغم اعتماد السلطتين التنفيذية والتشريعية عليها في المراحل النهائية لدورة الموازنة العامة للدولة.

فالسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو الآتي:

" كيف يمكن قياس وتقييم أداء الأجهزة الحكومية من خلال تحليل بيانات القوائم المالية والحساب الختامي في القطاع الحكومية".

ولعل الجواب المباشر الذي يرد على الذهن للوهلة الأولى عند التعرض للسؤال السابق يكون تطبيق محددات إعداد القوائم المالية المطبقة في عالم الأعمال من القطاع الخاص، وكذلك بتعديل بعض مبادئ المحاسبة الحكومية المتعلقة بالمصروفات والايرادات والاصول.

من الاستعراض السابق لمكونات الموازنة العامة لدولة الكويت يمكن القول أن هناك إمكانية لتحسين عرض البيانات المالية وقياس الاداء في الأجهزة الحكومية بدولة الكويت عن طريق التركيز

على بعض أبواب المصروفات وهي: الباب الثالث والمتعلق بوسائل النقل والمعدات والتجهيزات، والباب الرابع والمتضمن المشاريع الانشائية، حيث يتمثل تحسين عرض البيانات المالية للأجهزة الحكومية بالنسبة لهذه الأبواب عن طريق تحميل السنة المالية الحالية بما يخصها من استهلاكات هذه البنود التي لها صبغة الموجودات الثابتة التي تساهم في تمكين وحدات الأجهزة الحكومية من تقديم خدماتها على مدى عدة فترات مالية، لذلك يصبح من غير المعقول تحميل السنة المالية تكاليف استثمارات رأسمالية متمثلة في موجودات ثابتة من معدات وآلات وتجهيزات ومباني. من ناحية أخرى يمكن تحسين عرض البيانات المالية في القطاع الحكومي عن طريق التركيز على مصروفات الباب الأول والمتمثل بالمرتبات، والباب الثاني والمتضمن بند التدريب والابحاث والاستشارات، والباب الخامس والمتضمن بند البعثات والمهمات العلمية والرسمية، بمعنى آخر يمكن إعادة النظر في عملية تبويب وتصنيف بنود المصروفات الخاصة بكافة أبواب المصروفات في الموازنة العامة للدولة، ولكن لضيق المقام في هذه المقالة سوف نتناول فقط البنود المتعلقة بالموارد البشرية، حيث يمكن تخصيص دراسة شاملة تتناول الافصاح عن الموجودات الثابتة في حسابات الأجهزة الحكومية.

بنود الموارد البشرية في الحسابات الحكومية:

يتركز حديثنا في مجال الاستثمارات في الموارد البشرية في الحسابات الحكومية على البنود التي تتناول تنمية المهارات العملية لدى القوى العاملة في أجهزة القطاع الحكومي. والجدير بالذكر هنا أن النظرة موجهة إلى الحسابات الحكومية الاجمالية دون النظر أو التركيز على وحدة ادارية أو جهة حكومية معينة.

يمكن تقسيم أجهزة القطاع الحكومي وفق عدة مداخل:

المدخل الأول: حيث يتم تقسيم الأجهزة الحكومية إلى:

١ - أجهزة السيادة والمتمثلة بالجهات الحكومية التي تعطي الدولة صفة السيادة.

٢ - أجهزة الخدمات والمتمثلة بالجهات الحكومية التي تقدم الخدمات أو السلع.

المدخل الثاني: حيث يتم تقسيم الأجهزة الحكومية إلى:

١ - وزارات وإدارات حكومية بكافة أنواعها وتخصصاتها.

٢ - الجهات الملحقة بالوزارات.

٣ - الجهات المستقلة.

المدخل الثالث: حيث يتم

تقسيم الأجهزة الحكومية إلى:

١ - الجهات حكومية تنموية استثمارية في الموارد البشرية.

٢ - الجهات حكومية خدمية.

كما يمكن القول أن الأجهزة الحكومية بحد ذاتها تصنف على أنها جهات تنموية استثمارية في الموارد البشرية مثل أجهزة التعليم العام، والتعليم والتدريب العالي، وأجهزة أخرى حكومية توجه مصروفاتها إلى بنود الموارد البشرية لتقديم خدمات فورية يحتاجها المجتمع وفي نفس الوقت تشارك الجهات التنموية في الاستثمارات في الموارد البشرية لأجل المستقبل من خلال بنود التدريب والتأهيل والبعثات والمهمات الرسمية وغيرها.

وعليه يجب أن نفرق بين هدف وطبيعة بنود المصروفات في الموازنة العامة للدولة عن طريق تقسيم تلك البنود الى قسمين رئيسين.

القسم الأول يتعلق بالاستثمارات في الموارد البشرية التي ستقدم العائد على الاستثمار المستقبلي حينما تشغل الوظائف في أجهزة الدولة أو حينما تستخدم الخبرات والمهارات التدريبية والتعليمية أثناء الوظيفة في المستقبل بعد انتهاء فترة التدريب أو التعليم.

أما القسم الثاني فإنه يتعلق ببنود المصروفات التي ترتبط بتقديم خدمات فورية للمجتمع بحيث تكون الاستفادة والمنفعة محصورة بالسنة المالية التي تمت خلالها عملية الصرف فعلى سبيل المثال لا الحصر التكاليف التي يتكبدها القطاع التعليمي في دولة الكويت والمتمل في وزارة التربية ووزارة التعليم العالي بما فيها الجهات الملحقة بها مثل الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وجامعة الكويت لها الصفة التنموية الاستثمارية المرتبطة بمنافع مستقبلية سيحققها المجتمع في المستقبل لا تتناسب مع القاعدة المطبقة التي تنظر إلى تلك التكاليف على أنها جارية تخص السنة المالية التي صرفت خلالها. بمعنى آخر أو من زاوية أخرى لا بد من عرض البيانات المالية الخاصة بالأجهزة الحكومية على أساس التكلفة والعائد حتى تتمكن الجهات الحكومية العليا من تقييم الاداء العام لأجهزة الدولة وبالتالي اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة إن استدعى الأمر لذلك.

ولحسن الحظ أن مبادئ المحاسبة التجارية تساعد في تحسس كيفية التعامل مع بنود المصروفات في الموازنة العامة للدولة كما ذكرنا سابقاً في حالة الاصول والموجودات الثابتة، وتضيف عليها بنود المصروفات

المتعلقة بالاستثمارات في الموارد البشرية.

وأخيراً يجب التنويه بأن أجهزة الحكومات الأجنبية الغربية تعد قوائمها المالية وحساباتها الختامية وفق مبادئ شبيهة لتلك المطبقة في قطاع الأعمال والسبب في ذلك هو الاستفادة من درجة الافصاح المتاحة وبالتالي إمكانية استخدام البيانات المالية والادارية والمحاسبية والكمية في توجيه التخطيط الاستراتيجي على مستوى الدولة وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمجتمع.

الخلاصة:

ذكرنا فيما سبق أن موضوع المحاسبة عن الموارد البشرية قد اخضع ولا زال يخضع للبحث والتحليل من قبل المتخصصين في المحاسبة وغيرهم، وأن هناك طرق متعددة لتطبيق المعالجات المحاسبية لهذا البند سواء في القطاع الخاص أو القطاع الحكومي، ولكن نظراً لطبيعة مبادئ المحاسبة الحكومية المبنية على أسس وأطر مفاهيمه خاصة بالقطاع الحكومي لا بد من ادخال بعض التعديلات اللازمة حتى يتمكن القائمين على تشغيل النظام المحاسبي الحكومي من تحسين درجة الافصاح عن البيانات المحاسبية في أجهزة الدولة وبالتالي امكانية تحقيق القياس والتقييم الواقعي لأداء تلك الأجهزة. يمكن التركيز على جانبين من أنشطة الأجهزة الحكومية، الجانب الأول متمثل في الأنشطة التنموية الاستثمارية سواء كانت في الموارد البشرية أو في الموجودات الملموسة طويلة الأجل أي الموجودات الثابتة. والجانب الآخر عبارة عن بنود التكاليف أو المصروفات المتعلقة بتقديم الخدمات والسلع ذات صفة الارتباط بالسنة المالية التي تم خلالها الصرف. فالبنود التنموية الاستثمارية تعالج على أنها اصول تستنفذ على عدة سنوات مالية في حين يتم تحميل بنود المصروفات غير الاستثمارية على حسابات الفترة الحالية، وبهذا الاجراء نحصل على إفصاح بالتأكيد أفضل ويساهم بشكل أكثر فاعلية في التخطيط الاستراتيجي على مستوى الدولة. وعليه أدعو القائمين على النظام المحاسبي والموازنة العامة للدولة في الادارة الحكومية العليا إلى تبني فكرة اعداد القوائم المالية الحكومية والحساب الختامي وفق معايير المحاسبة الدولية للأجهزة الحكومية حتى تتمكن من الاستفادة من البيانات المالية والنظام المحاسبي كمصدر للمعلومات.

نظام محاسبة المسؤولية في الوحدات الحكومية كأساس لتطوير النظام المحاسبي الحكومي لدولة الكويت

اعداد
د. نادر الجيران

لقد أحدث النمو المستمر في الإنفاق العام لدولة الكويت صعوبات مالية وسياسية لا يمكن تجاهلها، أدى ذلك إلى ازدياد الفجوة بين الواردات والنفقات في الموازنة العامة للدولة وهو ما يسمى بالعجز في الموازنة Budget Dificit ونتيجة لتكرار هذا العجز وأثره على أنشطة الدولة الإنمائية والخدمية أصبح التخلص منه مسؤولية أساسية لمن يدير أمور الدولة المالية. ومن الاتجاهات الأساسية في معالجة موضوع العجز المالي هو ترشيد عمليات الإنفاق عن طريق ضغط النفقات أو زيادة الناتج بدون حدوث ازدياد مماثل في الإنفاق. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الترشيد يختلف عن التخفيض، فالتخفيض لا ينظر إلى التأثير على الخدمة المؤداة بينما الترشيد يهدف إلى الاستخدام الأمثل للموارد والمحافظة على مستوى الخدمات في ظل قيود الموارد المتاحة، فالتخفيض ينظر إلى الإنفاق وحده أما الترشيد فينظر إلى الإنفاق والأداء في آن واحد.

هناك اتجاهات مالية أخرى لمعالجة العجز المالي كالاستعمال الأمثل لموارد الدولة المالية عن طريق اختيار أنماط وأساليب مناسبة في اتخاذ القرارات المالية التي توفر المعلومات الضرورية، إجراء التقييمات الصادقة للعمليات والنتائج، التأكد من سلامة الأسس المحاسبية المعتمدة، إدخال التقنيات الحديثة التي تحسن الأداء، تشجيع الإبداع والابتكار في تنفيذ القرارات وغيرها من الأمور التي تساعد على بناء القدرات

الإدارية المالية. لهذا يجب الإشارة هنا إلى أنه من الصعب الفصل بين الأنماط والأساليب الساعدة لترشيد القرارات المالية وبين نوعية العاملين في ميدان الإدارة المالية فالناس هم العنصر الأهم في هذه العمليات ولا يمكن إدخال تحسينات إذا لم تتناول مهارات وقدرات موظفي الدولة ذوي العلاقة. فبناء القدرة على النمو والابتكار بين الموظفين شرط أساسي لنجاح عمليات الترشيد المالي المنشود، وفي هذا المجال لا بد من إبراز عنصر الأخلاق المهنية. فالمسؤولية مفهوم قانوني كما هي مفهوم أخلاقي ومهني. أي أن القانون يحدد مسؤوليات الوظيف وصلاحياتها وحقوقها إلا أن أخلاق الموظف وشعوره بالانتماء لمؤسسته ولوطنه وإدراكه لمسؤولياته المهنية كفرد لا يمكن فصلها عن المفهوم القانوني، والتذكير بالقاعدة الإسلامية التي تعلمنا "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه" يجب أن تكون جزءا كبيرا من ارتباط المسؤول بمسؤولياته وبأخلاقيات مهنته وخاصة المتعلقة بجباية وإنفاق أموال الدولة. فلا بد هنا أن نبين بعض مسؤوليات الإداري المالي الناجح في ميدان الموازنة العامة للدولة تحت ظروف سياسية وإدارية سليمة:

أولاً: اعداد الموازنة هي فرصة للإداري لكي يتفحص أهداف ونشاطات دائرته ويبحثها مع موظفيه لتحديدها وقياسها وترتيبها حسب أولويات واقعية قبل أن يقوم بتقدير كلفة إنجازها خلال العام القادم.

ثانياً: تهيئة الموازنة تتطلب دراسة ما تم إنجازه خلال العام الماضي ومقارنته بما قدر لذلك العام ويجب أن يسأل المسؤول المالي في أي وزارة أو إدارة عن الدروس المستفادة من الموازنة السابقة سلبياً أو إيجابياً، لتقرير خطة العام القادم التي يريد إعدادها.

ثالثاً: اعداد الموازنة لوزارة أو جهة حكومية معينة هي مناسبة لفحص موقف ومكانة ومدى تجاوب الوزارة أو الجهة مع السياسة المالية والاقتصادية للدولة، لهذا فإن كل إداري مسؤول عن تنفيذ القوانين والسياسات المشروعة، أي أن الحاجات المالية لأي وزارة أو جهة حكومية هي جزء من الحاجات المالية للدولة ككل.

رابعاً: تهيئة الموازنة لأي وزارة أو جهة هي فرصة لمعرفة وتقويم وتحديد ما تم إنجازه وما سيطلب تمويله للإنجاز مستقبلاً فلن تتم هذه العمليات دون معلومات صادقة يمكن الاعتماد عليها وإثباتها.

مما سبق يتضح للإداري المالي أن عمليات الموازنة ليست عمليات كتابية محاسبية فقط بل هي قرارات إدارية بالدرجة

الأولى لها قيمة مالية محددة وتحترم أهدافاً سياسية ومالية واقتصادية على درجات متفاوتة من الأهمية، وأن الإداري المالي يجب أن يكون موضع ثقة من ناحية المعرفة والكفاءة والأخلاق المهنية وأنه يجب أن يشارك في اتخاذ القرارات المالية المتعلقة بالموازنة وأن يكون هناك تقييم أداء من واقع نظام محاسبة المسؤولية الذي عن طريقه يمكن التعرف على تكاليف كل قسم من التكاليف المباشرة ونصيبه من التكاليف غير المباشرة والتكاليف العامة ويمكن الاستفادة من ذلك في:

- احتواء التكاليف من خلال الاهتمام بالكفاءة والفعالية.
- تقييم الأداء عن طريق الأقسام ومن ثم التعرف على الازدواج والإسراف والتبذير.
- تحديد رسوم الخدمة (تسعير الخدمة) على أسس سليمة.
- مقارنة أداء الجهة بالمعايير المحددة أو بالجهات المماثلة لتقييم الأداء.
- التمكين من الرقابة الداخلية وكذلك تسهيل مهام الجهات الرقابية الخارجية.

لذلك يمكن تعريف نظام محاسبة المسؤولية بأنه أسلوب من أساليب المحاسبة الإدارية التي تركز على جزئيات الوحدة التنظيمية كالأقسام مثلاً من حيث المعلومات المعطاة لتتمكن الإدارة من تقييم أداء هذه الأقسام والحكم على مدى كفاءتها وفعاليتها في استخدام الموارد المتاحة لها. فهي تعني بالالتزام بإعطاء إجابة وشرح واف للقرارات التي اتخذت من قبل الشخص الذي بيده إحداث القرار والمتمثلة بالأقسام الموجودة في الهيكل التنظيمي وهذه المسؤولية يمكن أن تكون داخلية حيث تكون المساءلة في جميع المستويات الإدارية صعوداً إلى القمة وأن تكون خارجية لأناس وجهات خارج التنظيم. كما هو الحال في الجهات الرقابية في دولة الكويت وعلاقتها بالجهات التنظيمية التنفيذية الحكومية.

لكي يمكن تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في دولة الكويت لا بد من توافر متطلبات أساسية ولا بد من وجودها، وهي:

- نظام موازنة جيد لتقدير الموازنة تفصيلاً لمستوى الأقسام.
- هيكل تنظيمي جيد ومفهوم تتضح فيه الأهداف العامة للتنظيم وللأقسام والمهام ومعالم الصلاحيات والمسؤوليات والسياسات والإجراءات.. الخ.
- دليل حسابات موحد ومتناسق مع التنظيم الإداري الموافق عليه (مع ضرورة تحديثه).

■ نظام تكاليف جيد يساعد في التحليل على مستوى الأقسام بغرض رفع مستوى الأداء.

■ استخدام الحاسب الآلي لضخامة العمليات والبيانات المراد تجميعها وتبويبها.

■ التقارير المناسبة بحيث تحدد الكم والكيف للمعلومات الواجب إدراجها وكذلك مواعيد إخراج التقارير وتحديد من تعطي له هذه التقارير.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم متطلبات نظام محاسبة المسؤولية متوفرة في بيانات ونظم ولوائح وقرارات إعداد الموازنة العامة لدولة الكويت وأن هناك اهتمام من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية لقياس الأداء للخدمات التي تقدم للمواطنين وكيفية تسعيرها بالتكلفة الحقيقية لها ويجب الإشارة هنا إلى أن هناك مزايا عديدة عند تطبيق نظام محاسبة المسؤولية على الموازنة العامة للدولة، وهي:

■ سيوفر الدافع للإصلاح الإداري والمالي حيث أن المساءلة وبشكل موضوعي ستؤدي إلى النقاش والحوار المفتوح بحثا عن الأفضل.

■ سيؤدي إلى قياس التكلفة على مستوى الأقسام والمراكز بدلاً من قياسها على مستوى إجمالي.

■ سيمكن معرفة استخدام الموارد على المستوى الجغرافي بحيث تساعد في تقييم مدى استفادة المناطق المختلفة من الإنفاق العام.

■ سيساعد في تقييم أداء التنظيم من القاعدة إلى القمة حيث أن كفاءة الأقسام تؤدي في النهاية إلى كفاءة التنظيم ككل.

■ يمكن من جعل الأشخاص مدركين لأهمية المعلومات في قراراتهم ومن ضمنها ترشيد الإنفاق واحتواء التكاليف سواءً كانت تحت مسؤوليتهم أو ليست تحت مسؤوليتهم.

■ سيساعد في عمل الموازنات مفصلة ويمكن من معرفة الإنفاق حسب هذه المراكز التي جمعت وأعدت على أساسها الموازنات ويمكن من إخراج تقارير تمكن من مقارنة الإنفاق الفعلي بالإنفاق المقدر على مستوى المراكز والأقسام.

■ لا يتعارض تطبيق نظام محاسبة المسؤولية مع أنظمة الموازنة العامة وكذلك مع النظام المحاسبي الحكومي المستخدم حالياً.

■ معلومات أداء الأقسام ستكون متاحة في وقتها المناسب للمستفيدين منها للمساعدة في تحسين أداء الأقسام باتخاذ الإجراءات المناسبة.

ظاهرة الاندماج والاستحواذ المصرفي

اعداد
د. علي محمد حسن هويدي
كلية العلوم الإدارية
جامعة الكويت

مقدمـــة

مع تسارع وتيرة العولمة وتحرير تجارة الخدمات المالية، أصبحت ظاهرة الاندماج بين البنوك مثيرة للانتباه إلى الحد الذي يصفها المحللون الماليين بأنها ظاهرة العصر، وأصبح الاندماج بين البنوك مطلباً ملحاً من جانب المنظمين والمتعاملين في أسواق المال لمواجهة المنافسة الشديدة في السوق المصرفي، وتحقيق اقتصاديات الحجم Economic، والوفاء بمتطلبات الملاءة المصرفية وفقاً لمعايير لجنة بازل الخاصة بكفاية رأس المال Capital Adequacy[1].

وتتنوع أشكال الاندماج بين البنوك، فمن الممكن أن يندمج بنك أو أكثر في بنك آخر يذوب بمقتضاه البنك أو البنوك المندمجة أو المدموجة ويبقى البنك الدامج، ويطلق على هذه الحالة الدمج Merger. كما يمكن أن يحدث الاندماج نتيجة اندماج بنكين أو أكثر ليظهر بنك جديد يمثل البنوك المندمجة، ويطلق على هذه الحالة الاتحاد Consolidation. وأخيراً قد يحدث الاندماج بين البنوك نتيجة قيام أحد البنوك بشراء كل أو معظم أسهم بنك آخر، ويطلق على هذه الحالة الاستحواذ أو السيطرة Acquisition .

وفيما يلي عرض لمفهوم الاندماج بين البنوك وأشكاله ودوافعه، وبعض نماذجه التطبيقية مع الإشارة بشكل خاص لتجربة الاندماج في القطاع المصرفي في مصر. ويتم تناول ذلك وفقاً للترتيب التالي:

- **الاندماج المصرفي: مفهومه، أشكاله، وأهم دوافعه.**
- **نماذج تطبيقية لعمليات الاندماج المصرفي في أسواق المال العالمية.**
- **التجربة المصرية في الاندماج المصرفي.**

الاندماج المصرفي: مفهومه، أشكاله، وأهم دوافعه

شهد الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة تحولات جذرية أهمها الاتجاه نحو انفتاح الأسواق وتحرير حركة التجارة العالمية في السلع والخدمات وكذا حركة رؤوس الأموال والاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الاقليمية صاحبها اندماجات بين المؤسسات الاقتصادية [٢]. وقد تجلت ظاهرة الاندماج بشكل واضح في القطاع المصرفي، حيث تشير الدراسات المصرفية المعاصرة الى تزايد عدد الإندماجات المصرفية في العالم إلى ما يفوق ٤٠٠٠ حالة بقيمة سوقية وصلت إلى ٢٠٠ بليون دولار عام ١٩٩٤ ثم ٥٠٠ بليون دولار عام ١٩٩٧ وبعدها ٧٥٠ بليون دولار عام ١٩٩٨ وصلت إلى ٩٠٠ بليون دولار عام ١٩٩٩ [٣].

ويعرف الاندماج المصرفي بأنه العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى، ويتخلى البنك المندمج عن ترخيصه ويتخذا اسماً جديداً عادة اسم البنك الدامج وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول البنك الدامج [٤]. أي أنه يعبر عن الاتحاد بين بنكين أو أكثر تحت إدارة واحدة.

هذا وتتعدد أشكال الاندماج بين البنوك، وعادة ما يتم تبويب أشكال الاندماج المصرفي وفقاً لمعيارين: معيار طبيعة نشاط الوحدات المندمجة، ومعيار طبيعة العلاقة بين أطراف عملية الاندماج [٥]. فمن حيث معيار طبيعة نشاط الوحدات المندمجة يتم تقسيم الاندماج المصرفي الى ثلاثة أنواع:

١ - الاندماج الأفقي Horizontal Merger وهو الدمج الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط أو أنشطة مترابطة فيما بينها مثل البنوك التجارية أو بنوك الاستثمار والأعمال أو البنوك المتخصصة...إلخ.

٢ - الاندماج الرأسي Vertical Merger وهو الدمج الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنك الرئيسي في المدن الكبرى، بحيث تصبح البنوك الصغيرة وأفرعها امتداداً للبنك الكبير.

٣ - الاندماج المختلط Conglomerate Merger وهو الدمج الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة وغير مترابطة فيما بينها وبما يحقق التكامل في الأنشطة بين البنكين المندمجين.

أما بالنسبة لمعيار العلاقة بين أطراف عملية الاندماج، فيمكن تقسيم الاندماج المصرفي إلى ثلاثة أنواع هي:

١ - الاندماج الإرادي (الطوعي) Friendly Merger وهو الدمج الذي يتم بإرادة طرفي عملية الاندماج. وقد شهد عام ١٩٩٨ أكبر عمليات دمج إرادي بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم الإعلان في ابريل من هذا العام عن دمج Nations Bank و Bank America في صفقة بلغت ٦٧ بليون دولار، ودمج Citicorp و Travellers في صفقة بلغت ١٧٠ بليون دولار.

٢ - الاندماج القسري (اللاإرادي) وهو الذي يتم بين بنكين أحدهما متعثر والآخر

ناجح وذلك بتدخل السلطات النقدية للدولة بغرض تجنب إفلاس البنك المتعثر والمحافظة على أموال مودعية، وذلك كما حدث في القطاع المصرفي المصري عام ١٩٩٣ بدمج بنك الاعتماد والتجارة (مصر) في بنك مصر.

٣ - الاندماج العدائي Hostile Merger (Takeover) وهو الناتج عن محاولات أحد البنوك الاستيلاء على أسهم بنك آخر (البنك المستهدف) دون الاهتمام بموافقة إدارة البنك المستهدف من عدمه. وعادة ما يتم ذلك من خلال عرض سعر مغري للمساهمين أو عن طريق شراء الأسهم من البورصة مباشرة. ومن أمثلة هذا النوع من الاندماج عملية استحواذ مجموعة Fortis Group وهي مجموعة بلجيكية هولندية للخدمات المالية على Generale Group وهي مجموعة بلجيكية هولندية للخدمات المالية على Generale De Banque وهو مصرف بلجيكي.

هذا ويثير اتساع ونمو ظاهرة الاندماج المصرفي بأشكاله المختلفة تساؤلاً حول الأسباب التي تدفع البنوك إلى القيام بعمليات الدمج والاستحواذ. وعلى الرغم من تفاوت العوامل المشجعة على الاندماج من منطقة لأخرى تبعاً للظروف السائدة، إلا أنه يوجد العديد من الدوافع والمبررات العامة التي تناولتها العديد من الكتابات والدراسات الخاصة بموضوع الاندماج المصرفي أهمها [٦]:

١ - تحقيق مزايا اقتصاديات الحجم (وفورات الحجم): وهي إما أن تكون داخلية أو خارجية. وتتمثل الوفورات الداخلية في القدرة على تحسين الكوادر المصرفية والإدارية، وزيادة القدرة على الاستثمار في مجال التكنولوجيا المصرفية الحديثة مثل خدمات الصرف الآلي وبطاقات الائتمان وغيرها من المبتكرات المصرفية الحديثة، هذا فضلاً عن إمكانية تطوير النظم الإدارية ولوائح العمل وإعادة توزيع الموارد البشرية بما يتفق مع الاعتبارات الاقتصادية للتشغيل. أما الوفورات الخارجية، فتتمثل في إمكانية الحصول على شروط أفضل في التعامل مع البنوك الأخرى والمراسلين سواء بالنسبة لحدود التسليف أو بالنسبة للعمولات. كل ذلك يؤدي في النهاية إلى زيادة الإيرادات وخفض التكاليف، ومن ثم زيادة الأرباح الصافية.

٢ - دافع النمو والتوسع، إذ يعتبر التوجه نحو زيادة عدد الفروع وانتشارها -من خلال عمليات الدمج- من أفضل وسائل النمو والتوسع خاصة في حالة تقييد عمليات إنشاء بنوك جديدة من قبل السلطات النقدية.

٣ - التأقلم مع الأوضاع التنافسية التي تفرضها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات: إذ أضافت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية بعدا جديدا لضرورة الاندماج، لما تفرضه من فتح أسواق الخدمات المالية في الدول الموقعة عليها، بحيث أصبح البقاء في الأسواق ومواجهة المنافسة يمثل تحدياً يجب أن تواجهه البنوك بمختلف الأساليب والتي من

أهمها أسلوب الاندماج.

٤ - تنويع الأنشطة وتخفيض المخاطر، حيث تساعد عمليات الاندماج على تنويع مصادر الإيرادات والتدفقات النقدية، وبالتالي استقرار العمل المصرفي وقدرته على التأقلم مع التقلبات الكبيرة في الظروف الاقتصادية ومع البيئة التنافسية في مجال الصناعة المصرفية.

٥ - حماية الجهاز المصرفي وسلامته: إذ يعتبر تأمين سلامة الجهاز المصرفي وتفادي حدوث هزات تؤثر سلبياً على الثقة فيه أحد المبررات القوية لاتخاذ السلطات النقدية قرارات دمج بعض البنوك المعرضة للإفلاس أو التصفية.

٦ - مواجهة ظاهرة المصرفة الزائد Overbanking في بعض الأسواق المصرفية: حيث تؤدي هذه الظاهرة إلى عدم كفاءة الأداء وانخفاض الإنتاجية، وبالتالي تراجع معدلات العوائد على استثمارات البنك.

٧ - الوفاء بمتطلبات الملاءة المصرفية وفقاً لمقررات لجنة بازل والخاصة بكفاية رأس المال، ومن ثم اكتساب ثقة البنوك العالمية والمؤسسات والمستثمرين الدوليين.

وقد أكدت نتائج العديد من الدراسات التجريبية التي تمت على بعض حالات الاندماج المصرفي في السنوات التالية للاندماج تحقق العديد من المنافع المستهدفة. ففي مجال خفض التكلفة توضح تجربة اندماج بنك نورث كارولينا مع بنك سوفرين أن هذا الاندماج[٧]. وفي دراسة تناولت نتائج تسع حالات اندماج مصرفي، أظهرت أن هدف تخفيض التكاليف قد تحقق طبقاً للتوقعات أو بأكثر منها، وبلغت الوفورات حداً وصل ما بين ٣٠٪ و٤٠٪ من مجموع تكاليف البنك الذي تم دمجه أو شراؤه[٨]. كما تناولت دراسة أخرى[٩] فكرة الدمج بين البنوك والتحسن في الأداء وتعظيم ثروة المساهمين، وهل تحقق البنوك الدامجة فعلاً مكاسب الأداء المتوقع؟ وهلي يؤدي الاندماج إلى زيادة ثروة حملة الأسهم؟. وقد أوضحت الدراسة أن الاندماج يؤدي إلى مكاسب شاملة والحصول على مستويات جيدة من الأداء عن طريق تحسين الهيكل الإداري، ومحاربة الإسراف، وتخفيض العمال الزائدة، وزيادة الحصة السوقية.

وفي مجال تحسين الربحية توضح الدراسة الخاصة باندماج بنك دويتش بنك الالماني وبانكرز ترست الأمريكي زيادة العائد على الأسهم من ١٠٪ إلى ١٥٪[١٠]. وفي دراسة أخرى تناولت أثر اندماج البنوك الكبيرة Mega Banks على كفاءة الربح Profit Efficiency انتهت إلى أن الاندماجات الكبيرة للبنوك الأمريكية قد زادت في المتوسط من كفاءة الربح[١١]. نفس النتيجة تقريباً خلص إليها العديد من الدراسات الأخرى[١٢].

نماذج لعمليات الاندماج المصرفي في أسواق المال العالمية

شهدت الخمس سنوات الأخيرة من القرن العشرين صفقات دمج واسعة النطاق كان أهمها ما تم بين نحو ٦٨ مؤسسة مالية ومصرفية أسفرت عن

٣١ مؤسسة مالية ومصرفية احتلت مراكز متقدمة بين قائمة أول ألف مصرف على مستوى العالم. وفيما يلي عرض لبعض هذه الصفقات التي تعكس أهداف الاندماج المصرفي ومبرراته وتنوع أساليبه [١٣]:

١ - دمج Bank America و Nations Bank في ابريل ١٩٩٨ . ويشير هذا الدمج الى توحيد الأقوياء في سوق العمليات المصرفية الأمريكية، حيث أن دمج Bank America الذي يعد خامس أكبر بنك في الولايات المتحدة بمعيار حجم الأصول مع تميزه بمركزه القوي في السوق في جنوب شرق الولايات المتحدة، يخلق أكبر بنك يقوم بنشاط الأعمال المصرفية بالتجزئة.

وطبقاً لهذا الدمج يتملك Bank America الجديد (البنك الناتج عن الدمج) أكبر أفرع وأكبر شبكة آلات صرف آلي ATM في الولايات المتحدة. وتشير التوقعات الى أن هذا الدمج سيؤدي إلى فائض قبل الضرائب مقداره ٢ مليار دولار بعد أول سنتين من الاندماج، وأن يستحوذ البنك الناتج عن الاندماج على علاقات مع ٢٩ مليون عميل في ٢٢ ولاية، وأن يخفض التكاليف بمقدار ١,٣ مليون دولار، وتأتي هذه الوفورات من توحيد الوظائف لكلا البنكين.

٢ - دمج Bank One و First Chicago بأمريكا في ابريل ١٩٩٨ في صفقة بلغت قيمتها ٣٠ مليار دولار. وبموجب هذا الدمج يصبح Bank One الجديد (الناتج عن الدمج) ثاني أكبر مصدر لبطاقات الائتمان في الولايات المتحدة، والبنك المهيمن على منطقة وسط غرب الولايات المتحدة. كما سيؤدي هذا الدمج إلى خلق أكبر جهة مقرضة للمشروعات الصغيرة بعدد ٤٢٥ ألف عميل، والاستحواذ على ٥٦ مليون عميل لبطاقات الائتمان. كذلك سيحتل البنك الجديد المرتبة العاشرة ضمن قائمة أول ألف بنك على مستوى العالم. وقد استهدفت عملية الدمج:

• خفض التكاليف السنوية بمقدار ٩٣٠ مليون دولار نتيجة توحيد الوظائف الإدارية.

• إيجاد بنك على المستوى القومي قادر على المنافسة، وزيادة حصته في السوق.

• زيادة الأرباح بمقدار ٢٧٥ مليون دولار في العام التالي للاندماج.

٣ - دمج كل من Industrial Bank of Japan و Fuji Bank و Dai-Ichi Kangyo و باليابان في أغسطس ١٩٩٩ . حيث أعلنت البنوك الثلاثة عن تكوين شركة قابضة يصل حجم أصولها الى نحو ١,٣ ترليون دولار أمريكي، وتتصدر بذلك أكبر البنوك في العالم.

ومن المتوقع أن تستحوذ هذه الشركة على نحو ١٤٪ من عمليات الإقراض المصرفي للشركات اليابانية المسجلة في البورصة، وأن تعزز مركزها التنافسي داخلياً وخارجياً.

ويتوقع الخبراء أن يتوقف ما يمكن أن تحققه هذه المجموعة من إيجابيات من جراء عملية الاندماج على قدرتها على إعادة هيكلة مكوناتها والوصول الى الحجم الاقتصادي الأمثل والذي ينطوي على خفض العمالة، وغلق نحو ١٥ فرعاً،

وتحسين جودة الأصول ورفع كفاءة الأنشطة المندمجة.

٤ – دمج Swiss Bank Corporation (SBC) و Union Bank of Switzerland (UBS) في ديسمبر ١٩٩٧، وهما من أكبر البنوك السويسرية في صفقة تخلق ثاني أكبر بنك في العالم بأصول تزيد عن ٦٠٠ مليار دولار أمريكي، وفي نفس الوقت يعد أكبر بنك استثمار أوربي بمعيار هامش الربح. ويهدف البنك الجديد الناتج عن الاندماج (UBS) الى تحقيق أرباح تتراوح بين ١٠ إلى ١١ مليار فرنك سويسري بحلول عام ٢٠٠٢، والوصول بحقوق الملكية الى ما يزيد عن ٥٠ مليار فرنك سويسري.

فضلاً عن النماذج السابقة شهدت السوق المصرفية العالمية العديد من الاندماجات بين الأنشطة المصرفية من ناحية والأنشطة غير المصرفي من ناحية أخرى خاصة النشاط التأميني فيما عرف بمصرفة التأمين Bancassurance. ومن أهم هذه الاندماجات ما يلي:

● دمج Citi Corp و Travellers في ابريل ١٩٩٨. وتؤدي Group عملية الاندماج بينهما الى المزج بين الأعمال المصرفية وخدمات التأمين. وهو ما يعني قيام المؤسسة الجديدة الناتجة عن الاندماج Citi Group بجميع الخدمات المالية والمصرفية والتأمين والعمليات المتعلقة بسوق رأس المال، أي يمكن أن يطلق عليها البنك الشامل.

● تملك (Nat West) National Westminster Bank لحصة مؤثرة (٧٥٪ من الأسهم) من مجموعة (LG) Legal General للتأمين على الحياة في شهر سبتمبر ١٩٩٩ مقابل ١٠,٧ مليار جنيه استرليني لتكوين مؤسسة مالية بريطانية عملاقة تجمع بين النشاط المالي والنشاط التأميني.

التجربة المصرية في الاندماج المصرفي

بدأت عمليات الاندماج المصرفي في مصر في أعقاب تأميم جميع البنوك بمقتضى القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦١، وما تلاه من إجراءات استهدفت تدعيم الجهاز المصرفي وحمايته [١٤]. ومع بداية التسعينيات وحتى الآن فرضت قضية الاندماج بين البنوك المصرية نفسها بقوة على الساحة المصرفية وذلك في إطار تزايد حالات الاندماج العالمية، والمنافسة الشديدة المتوقعة مع المؤسسات المالية الأجنبية في ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية، والوفاء بمتطلبات كفاية رأس. وفيما يلي عرض لأهم عمليات الاندماج المصرفي التي تمت في مصر خلال فترة التسعينيات [١٥].

دمج بنك الاعتماد والتجار (مصر) في بنك مصر (يناير ١٩٩٣)

تعد عملية دمج بنك الاعتماد والتجارة (مصر) في بنك مصر إحدى صور الدمج القسري التي لجأ إليها البنك المركزي المصري لحفظ الثقة في الجهاز المصرفي بصفة عامة وعدم السماح بإفلاس إحدى وحداته، وكذلك ضمان حقوق المودعين بالكامل.

وقد نشأ بنك الاعتماد والتجارة كفرح لبنك الاعتماد والتجارة الدولي عام ١٩٧٩ برأس مال قدره ٢ مليون دولار أمريكي، ثم

تم تحويله إلى بنك مشترك عام ١٩٨١ برأس مال قدره ٢٠ مليون دولار أمريكي وبلغ حجم أعماله ٢ مليار جنيه مصري وحجم الودائع ١,٦ مليار جنيه. إلا أن البنك تعرض للتعثر للعديد من الأسباب أهمها:

١ - مخالفته للأعراف المصرفية، حيث قام بتحويل كل إيداعاته من النقد الأجنبي إلى بنك التجارة والاعتماد الدولي دون توزيعها بين البنوك وقنوات التوظيف المختلفة.

٢ - قيام البنك المركزي البريطاني بتجميد نشاط بنك التجارة والاعتماد الدولي لاتهامه بالقيام بعمليات مشبوهة، وما ترتب على ذلك من تداعيات سلبية على فروع البنك والتي من بينها بنك التجارة والاعتماد (مصر).

٣ - تدافع المودعين على البنك لسحب ودائعهم مما ساهم في بدء الأزمة المالية نظراً لعدم توافر السيولة اللازمة..

وعلى ذلك فقد قام البنك المركزي المصري في ديسمبر ١٩٩٢ بالموافقة على دمج البنك في بنك مصر بعد منح الأخير قرضاً تدعيمياً مقداره مليار جنيه بدون فوائد يسدد بعد ١٠ سنوات.

دمج بنوك التنمية الوطنية بالمحافظات مع البنك الوطني بالقاهرة

تعد عملية دمج بنوك التنمية الوطنية في المحافظات في البنك الوطني للتنمية بالقاهرة من عمليات الدمج الطوعي. وقد تمت عملية الدمج على مرحلتين: الأولى في عام ١٩٩٢ وشملت ١٣ بنكا، والثانية في عام ١٩٩٣ وشملت بنكين. وقد تركزت أسباب الدمج في الآتي [١٦]:

١ - ضآلة رؤوس أموال هذه البنوك إلى الحد الذي يتعذر معه استمرارها بالكفاءة الواجبة.

٢ - نقص الكفاءات المصرفية ببعض هذه البنوك وقصور نظم الضبط الداخلي وضعف السياسات والإجراءات، كما يعاني بعضها من خلل في هياكلها التمويلية.

٣ - ارتفاع المصروفات الإدارية دون مبرر نتيجة لوجود مجالس إدارة بتلك البنوك وما ينجم عن ذلك من نفقات يمكن اختصارها لو عملت كفروع للبنك الوطني للتنمية.

٤ - تعرض بعض هذه البنوك لمشاكل جعلتها لا تستطيع الالتزام بالمعايير المقررة ومنها معيار كفاية رأس المال، ولم يعد هناك سبيل لإصلاح أوضاعها إلا بالاندماج.

هذا وقد دخل مساهمو بنوك التنمية الوطنية بالمحافظات مساهمين في البنك الأم بنفس قيمة أسهمهم وهي ١٠ جنيهات للسهم، بالرغم من أن قيمة السهم في البنك الأم تبلغ ١٤ جنيه، مما يعني عدم القيام بتقدير للقيمة على أسس عادلة.

استحواذ البنك الأهلي المصري على البنك العربي الأمريكي

في أوائل أغسطس عام ١٩٩٨ تمكن البنك الأهلي المصري من شراء أصول وخصوم البنك العربي الأمريكي (AAB) ومقره نيويورك في صفقة بلغت ٢٢ مليون دولار أمريكي، وتحويله إلى فرع تابع للبنك الأهلي المصري تحت رقابة مزدوجة من السلطات المصرفية المصرية

والأمريكية. وقد بلغ العرض المقدم من البنك الأهلي المصري لشراء سهم البنك العربي الأمريكي ٥ دولارات وهي تعادل نصف القيمة الاسمية لسهم البنك. ورغم تقدم البنك المغربي للتجارة الخارجية عارضاً شراء سهم البنك بسعر أعلى وهو ٧ دولارات للسهم، إلا أن مساهمي البنك العربي الأمريكي قرروا قبول العرض المقدم من البنك الأهلي المصري وذلك لتضمين العرض عدة مزايا أهمها الدفع الفوري.

وقد سعى البنك الأهلي المصري من خلال عملية الاستحواذ هذه على تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

١ - أن يكون نافذة مصرفية مصرية تدعم تواجده في سوق نيويورك باعتبارها أهم سوق للمال في العالم.

٢ - جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة لمصر للمساهمة في عملية التنمية.

٣ - تحفيز الشركات متعددة الجنسيات على دخول السوق المصري باستثمارات جديدة.

٤ - تمويل أنشطة المصريين العاملين بالخارج وزيادة حجمها وتنويع مجالاتها خاصة فيما يتعلق بمجالي الاستيراد والتصدير، بما يخدم كلا من السوقين المصري والعربي.

دمج البنك العقاري المصري في البنك العقاري العربي

خلال عام ١٩٩٩ تم دمج البنك العقاري المصري في البنك العقاري العربي كنوع من الدمج الطوعي، وذلك بهدف خلق كيان مصرفي قوي متخصص في المجال العقاري. وكان من نتيجة عملية الدمج ارتفاع أصول البنك العقاري المصري العربي (البنك الناتج عن الدمج) الى ١٠,٣ مليار جنيه مصري مما يساهم في تقديم خدمات مصرفية ومالية بصورة أفضل.

هذا ولم تظهر مشاكل للتقييم وذلك بسبب وحدة المالك وهو الدولة، حيث تم الاندماج على أساس القيم التي تضمنتها قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لكل من البنكين في تاريخ الاندماج، وإعداد القوائم المالية للبنك الناتج عن الاندماج باستخدام هذه القيم.

الهوامش:

(١) لمزيد من التفاصيل راجع: بنك مصر - مركز البحوث، عمليات الدمج والاستحواذ المصرفي وأثرها على القطاع المصرفي والاقتصاد القومي، أوراق بنك مصر البحثية العدد (٥) يناسر ١٩٩٩، ص ١٠-١١؛ د. ابراهيم شحاته، إندماج وتملك البنوك: التطورات العالمية والنتائج، مؤتمر القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماج والتملك (تجارب وخبرات)، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠، ص. ٣٩-٤٠.

(٢) د. عبدالمطلب عبدالحميد، صنع قرار الاندماج المصرفي وفعاليته، ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفي، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ١٩٩٩، إدارة البحوث، ص١.

(٣) د. فريد النجار، التجارب العالمية في عمليات الدمج والتملك المصرفي، مؤتمر القطاع

المالي العربي في مواجهة عصر الاندماج والتملك (تجارب وخبرات)، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠، ص١١٥.

(4) Rose, P. S., "Commercial Bank Management", McGraw-Hill, New York, 1999, P.5

(٥) لمزيد من التفاصيل راجع بنك مصر - مركز البحوث، مرجع سبق ذكره، ص. ١٤-٢٠؛ أ. حافظ كامل الغندور، عمليات الدمج والتملك من منظور مصري، مؤتمر القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماج والتملك (تجارب وخبرات)، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠، ص ٢٩٠.

(٦) انظر على سبيل المثال

- Berger, A. N. et al, "The Consolidation of the Financial Services Industry: Causes, Consequences, and Implications for the Future", Journal of Banking & Finance, Vol. 23, No. 2-4, PP. 135-194.

- أ. حافظ كامل الغندور، مرجع سبق ذكره ص. ٢٩١-٢٩٥.

(٧) د. عبدالمطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص٤.

(8) Rhoades, S. A., "The Efficiency of Bank Mergers: An Overview of Case Studies of Nine Mergers", Journal of Banking Finance, 1998, pp.273 - 291.

(9) Pilloff, S.J., "Performance Changes and Shareholder Wealth Creation Associated with mergers of Publicly Traded Banking Institutions", Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 28, August 1996, pp. 294-310.

(١٠) د. عبدالمطلب عبدالحميد، مرجع سبق ذكره، ص ٥.

(11) Akharein, J. A. et al, "Effects of Megamergers on Efficiency and Prices: Evidence from a Bank Profit Function (Finance and Economics series,Division & Research, Statistics and Monetary Affairs, Federal Reserve Board, Washington, DC., 1997) نقلاً عن د. إبراهيم شحاته، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣.

(١٢) انظر الدراسة التالية وما جاء بها من دراسات:

Milbourn, T.T. et al, "Megamergers and Expanded Scope: Theories of Bank Size and Activity Diversity", Journal of Banking & Finance, Vol. 23 1999, pp. 195-214.

(١٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه الصفقات انظر: بنك مصر - مركز البحوث، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦-٥٩، أ. حافظ كامل الغندور ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٨-٣٠٦.

(١٤) يتضمن الملحق تطور حركة الاندماجات في القطاع المصرفي المصري.

(١٥) للمزيد من التفاصيل عن هذه الصفقات انظر: بنك مصر - مركز البحوث، مرجع سبق ذكره، ص ٦٤-٦٨، أ. حافظ كامل الغندور، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٣-٣١٥.

(١٦) تقرير اللجنة المشكلة لتقييم أصول وخصوم أحد البنوك الوطنية للتنمية.

تطور حركة الاندماجات في البنوك العاملة في مصر

سنة الدمج	البنك الدامج	البنك/البنوك المندمجة	نوع الاندماج
١٩٦٣	البنك الأهلي المصري	البنك التجاري الإيطالي البنك الإيطالي المصري ذي فرست ناشيونال أوف امريكا البنك التجاري اليوناني البنك المصري لتوظيف الأموال بنك التجارة	قسري (تأميم)
	بنك مصر	بنك مصر السويس البنك الأهلي التجاري السعودي بنك التضامن المالي بنك سوارس	قسري (تأميم)
	بنك الاسكندرية	بنك النيل (موصيري سابقاً) بنك الاستيراد والتصدير المصري	قسري (تأميم)
	بنك القاهرة	بنك الاتحاد التجاري	قسري (تأميم)
	بنك بور سعيد	بنك الجمهورية	قسري (تأميم)
١٩٧١	بنك مصر	بنك بورسعيد	قسري (تركيز مصرفي)
	البنك العقاري المصري	بنك الائتمان التجاري	قسري (تركيز مصرفي)
	بنك الاسكندرية	البنك الصناعي	قسري (تركيز مصرفي)
١٩٩٢	بنك مصر	بنك الاعتماد والتجارة (مصر)	قسري (إفلاس)
١٩٩٢ و١٩٩٣	البنك الوطني للتنمية	خمسة عشر بنكا من بنوك التنمية الوطنية بالمحافظات	إرادي (تركز مصرفي)
١٩٩٨	البنك الأهلي المصري	البنك العربي الأمريكي AAB	استحواذ
١٩٩٩	البنك العقاري العربي	البنك العقاري المصري	إرادي (تركز مصرفي)

المصدر: بنك مصر - مركز البحوث، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢-٦٨؛ أ. حافظ الغندور، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٦ - ٣١٧؛ د. عبدالعاطي لاشين محمد منسي، اندماج البنوك المصرية كاستراتيجية لإدارة المخاطر المالية ومخاطر الأعمال المصرفية في ظل المنافسة العالمية، ندوة الأبعاد الاقتصادية والادارية للاندماج المصرفي، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ١٩٩٩، ص ١٥.

تقرير بنك الكويت الوطني عن أسعار النفط والمالية العامة

٣٤,٧ دولاراً متوسط سعر البرميل الكويتي في يوليو.. ومرشح للمزيد

٣ مليارات دينار فائض مرجح في الموازنة مع تصاعد أسعار النفط خلال العام الجاري

أفاد بنك الكويت الوطني في موجزه الاقتصادي الأخير عن أسواق النفط وتطورات الموازنة العامة انه وبعد تراجع قليل خلال شهر يونيو، استعادت أسعار النفط عافيتها في يوليو لتتعدى معدلاتها القياسية. وبلغ متوسط سعر خام برنت ٣٨,٤ دولارا للبرميل مقارنة مع ٣٥,٢ دولارا خلال يونيو. وفي الثلاثين من يوليو سجل خام برنت سعرا قياسيا بلغ ٤١,٦ دولارا، كاسرا بذلك السعر الأعلى الأسبق الذي كان قد سجله في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٠، أي ٤١,٢ دولارا للبرميل. وفي غضون ذلك ارتفع سعر النفط الخام الكويتي نحو مستوياته لشهر مايو إذ سجل معدل ٣٤,٠٧ دولارا خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من الشهر، مرتفعا بنحو دولار واحد عما كان عليه في يونيو.

ولفت الوطني الى ان الطلب المتصاعد، لا سيما من قبل الولايات المتحدة والصين، مازال المحرك الرئيسي وراء الارتفاعات الأخيرة في أسعار النفط. وقد تم رفع التقديرات حول نمو الطلب العالمي على النفط خلال عام ٢٠٠٤ وذلك للشهر التاسع على التوالي، بحيث قام كل من مركز دراسات الطاقة الدولي والوكالة الدولية للطاقة بتعديل تقديراتهما إلى ٣,٢٪. وفي

■ الإيرادات الحكومية بين ٧,٧٤ و ٩,٢٢ مليارات دينار

الولايات المتحدة بدأت المخاوف تتركز حول المخزونات من زيت التدفئة استعدادا لموسم الشتاء المقبل، متحولة بذلك عن مخزونات الوقود لموسم الإجازات الصيفية وقيادة السيارات. وتشكو الصين من نقص في إمدادات الوقود لتوليد الطاقة الكهربائية. وكانت اكبر دولتين مستهلكتين للنفط في العالم قد استنفدتا طاقتهما التكريرية الاحتياطية إلى ما يقارب معدلات انخفاض تاريخية، مما يدفعهما إلى الاعتماد بثقل أكبر على النفط المستورد.

عوامل مساعدة

وقال "الوطني": ساهمت عوامل عدة على رأسها اضطراب الإمدادات النفطية من العراق، بالإضافة إلى إضراب عمال النفط في نيجيريا والمشاكل السياسية في فنزويلا والمصاعب المالية لدى إحدى شركات النفط الروسية الكبرى، في رفع علاوة المخاطر التي تتضمنها أسعار النفط. وتعزز هذا الاتجاه اثر الحيرة حول مدى التزام منظمة أوبك بتعهدها زيادة سقف الإنتاج بواقع نصف مليون برميل يوميا خلال شهر أغسطس بعد تنفيذها زيادة المليوني برميل يوميا في الأول من يوليو.

وذكر أنه وفي وقت لاحق من يوليو، أكدت أوبك على الزيادة المخطط لها في الحصص الإنتاجية وألغت اجتماعها غير العادي الذي كان مقررا في الحادي والعشرين من يوليو في فيينا. ولعل زيادة حصص أوبك للإنتاج دليل على اعترافها بان ارتفاع الأسعار مؤخرا قد نتج عن ضغط في السوق. وتأكيدا على ذلك، رفعت أوبك مرارا تقديراتها لنمو الطلب على النفط خلال عام ٢٠٠٤، ولكن لما كان معظم أعضاء أوبك ينتجون ما يقارب طاقتهم القصوى، أي فوق الحصص الرسمية بكثير، فسيستمر القلق ملازما للأسواق العالمية حيال مثابرة المنظمة على مستويات أعلى من الإنتاج، وذلك في وجه الاضطرابات المتكررة للإمدادات النفطية.

واشار الوطني الى ان إنتاج النفط العراقي انخفض بما يزيد عن مليون برميل يوميا منذ مارس من العام الحالي، وسجل تراجعه الأكبر في يونيو الماضي. وقد ارتفع إنتاج دول الأوبك باستثناء العراق بنسبة ٤,٨٪ في يونيو مقارنة مع الشهر الأسبق. وتكون هذه الزيادة الثانية الأكبر منذ فبراير ٢٠٠٣ حين هرعت الدول

العشر لزيادة إنتاجها عند مستهل الحرب في العراق. وساهمت المملكة العربية السعودية - وهي الدولة المنتجة الوحيدة التي تمتلك حاليا الاحتياطي الأكبر - بمفردها بحوالي نصف الزيادة في يونيو، أي ٦٠٠ ألف برميل من النفط الخام يوميا، لتعوض بذلك عن النقص في إمدادات النفط العراقي. أيضا سجلت كل من إيران وليبيا ونيجيريا زيادات هامة في الإنتاج. وأنتجت الدول العشر مجتمعة فوق الحصص المقررة بأكثر من ١٦,٥٪، حيث تصاعد إنتاجها للشهر الرابع على التوالي.

الانتاج الكويتي

ولفت الى انه وطبقا لنشرة ميس، بلغ إنتاج الكويت من النفط الخام ٢,٣٣ مليون برميل يوميا في يونيو، أي بارتفاع نسبته ١,٣٪ عما كان عليه في مايو. وتماشيا مع قرار أوبك في الثالث من يونيو الماضي، تم تعديل سقف إنتاج الكويت من ١,٨٨٦ مليون برميل يوميا إلى ٢,٠٤٦ مليون برميل يوميا في الأول من يوليو، وإلى ٢,٠٨٧ مليون برميل يوميا كسقف نهائي في مطلع أغسطس. وستعقد أوبك اجتماعها المقبل في فيينا في الخامس عشر من سبتمبر المقبل.

وقال البنك الوطني: إذا ما حافظ منتجو أوبك على مستويات الإنتاج الحالية خلال عام ٢٠٠٤، فلا يزال مركز دراسات الطاقة الدولي يرى أن التناقص المتواصل في المخزونات النفطية سيحول دون أي تراجع في الأسعار. وبالتالي، رفع الوطني تقديراته لسعر النفط الخام الكويتي بموجب هذا السيناريو الأساسي إلى حوالي ٣٥,٥ دولارا للربعين الثالث والأخير من العام الحالي. وبذلك يبلغ متوسط سعر النفط الخام الكويتي لعام ٢٠٠٤ بكامله ٣٣,١ دولارا وهو بحسب تقرير الوطني المعدل السنوي الأعلى خلال أكثر من عشرين عاما، وتحديدا منذ اندلاع الحرب الإيرانية - العراقية.

ضغوط متزايدة

ولفت الى ان الأسعار قد تتعرض للمزيد من الضغوط إذا ما استمر الطلب على النفط في التزايد بما يفوق التوقعات نتيجة موسم شتاء قارس، مما يستنزف ما أمكن بناؤه من مخزونات نفطية خلال موسم الصيف.

وبموجب هذا السيناريو، يتوقع الوطني أن يصل سعر النفط الخام الكويتي إلى ٣٨ دولارا بحلول الربع الأخير من العام الجاري وان يتعدى الـ٤٠ دولارا خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥، وفي هذه الحال، من المرجح أن يبلغ متوسط سعر النفط الخام الكويتي لعام ٢٠٠٤ بأكمله ٣٤ دولارا للبرميل.

ومن ناحية أخرى، فمن المحتمل أن تؤدي جهود الحكومة الصينية الرامية إلى إبطاء النمو الاقتصادي بهدف الحد من تضخم الأسعار، إلى تهدئة الطلب على النفط مما يسنح الفرصة لبناء المخزونات وتخفيض الأسعار. وبموجب هذا السيناريو، يتوقع الوطني أن يتراجع سعر النفط الخام الكويتي بعض الشيء عن معدلاته الحالية بحلول الربع الأخير من العام، ومع ذلك أن يفوق السعر المستهدف من قبل أوبك على الأقل خلال موسم الشتاء المقبل، بحيث

تقديرات الموازنة للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (مليون دينار كويتي)

	سيناريوهات لأسعار النفط			
	الميزانية المعتمدة	السعر الأدنى	السعر المتوسط	السعر الأعلى
سعر النفط (للبرميل) بالدولار	١٥,٠	٣١,١	٣٥,٠	٣٧,٠
جملة الإيرادات	٣٣٢٠	٧٧٤٠	٨٧٢٦	٩٢٢١
الإيرادات النفطية	٢٧٣٥	٧١٥٦	٨١٤١	٨٦٣٧
الإيرادات غير النفطية	٥٨٤	٥٨٤	٥٨٤	٥٨٤
جملة المصروفات (تقديرات الميزانية)	٦٢٩٨	٦٢٩٨	٦٢٩٨	٦٢٩٨
الفائض (العجز)	(٢٩٧٨)	١٤٤٢	٢٤٢٨	٢٩٢٣
بعد استقطاع احتياطي الاجيال القادمة	(٣٣١٠)	٦٦٨	١٥٥٥	٢٠٠١
جملة المصروفات (تقديرات الوطني)		٥٦٦٨	٥٧٣١	٥٧٩٤
الفائض (العجز)، وفق تقديرات الوطني		٢٠٧٢	٢٩٩٥	٣٤٢٧
بعد استقطاع احتياطي الاجيال القادمة		١٢٩٨	٢١٢٣	٢٥٠٥

يبلغ المعدل لعام ٢٠٠٤ بأكمله ٣١,٣ دولارا.

ثروات أكبر

وقال الوطني: وفقا لظروف السوق السائدة، تتزايد الاحتمالات أمام الكويت لمزيد من الثروات عن طريق صادراتها النفطية، والتي ينتظر أن تولد فائضا في الموازنة يبلغ على الأقل ضعف ما كان عليه في السنة المالية الماضية.

وتوقع أن يتراوح معدل سعر النفط الخام الكويتي خلال السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ما بين ٣١,١ دولارا و٣٧ دولارا للبرميل ليبلغ ٣٥ دولارا بحسب السيناريو المتوسط. وبالتالي، فمن المتوقع أن تتراوح جملة الإيرادات الحكومية ما بين ٧,٧٤ و٩,٢٢ مليارات دينار، وذلك مقارنة مع التقديرات الرسمية البالغة ٣,٣٢ مليارات دينار ومع الإيرادات المحصلة خلال السنة المالية السابقة والبالغة ٦,٩٤ مليارات دينار.

ولكن اذا ما تم صرف الاعتمادات المقررة في الميزانية والبالغة ٦,٣٠ مليارات دينار بالكامل، فيتوقع الوطني أن يتراوح فائض الميزانية ما بين ١,٤٤ مليار دينار و٢,٩٢ مليار دينار. ومع ذلك فمما دامت المخصصات في الميزانية تزيد على المصروفات الفعلية بنسبة ٨-١٠٪، يرجح الوطني فائضا اكبر ما بين ٢,٠٧ مليار دينار و٣,٤٣ مليارات دينار، ليبلغ هذا الفائض ٣,٠٠ مليارات دينار بموجب السيناريو المعتدل.

أكد على أثره على سوق الأسهم حتى نهاية العام سيكون هامشياً

"الجمان": رفع الفائدة يحمل خزينة الدولة سنوياً ١٢ مليون دينار ويتنافى مع الطموح نحو العملة الخليجية الموحدة في ٢٠١٠

ذكر تقرير مركز الجمان للإستشارات الاقتصادية ان رفع الفائدة على الدينار سيحمل موازنة الدولة نحو ١٢ مليون دينار سنوياً، نتيجة ارتفاع الفوائد على أدوات الدين العام.

ومضى التقرير يؤكد ان احد أبرز التداعيات السلبية لرفع سعر الخصم، هو تنافيه مع الطموح ناحية العملة الخليجية الموحدة في ٢٠١٠.

وذكر التقرير أن وضع الدينار اصبح حاليا محيرا، لعدم الالتزام الكامل بربطه مع الدولار في كافة جوانبه.

وفي تفاصيل التقرير اشار "مركز الجمان" الى ان بنك الكويت المركزي رفع سعر الخصم على الدينار الكويتي بمقدار ٠,٥ في المئة في ٢٠٠٤/٠٨/٠٤ ليصل الى ٤ في المئة، وقد أثار ذلك الاعلان ردود فعل متباينة خاصة أنه لم يمض أكثر من ٥ أسابيع على اتخاذ البنك الاجراء نفسه في الاول من يوليو الماضي عندما رفع سعر الخصم بمقدار ٠,٢٥ في المئة تبعا لرفع السعر على الدولار الامريكي.

تبريرات وتفسيرات

وقد برر البنك المركزي خطوته الأخيرة بارتفاع القروض الى مستوى مقلق حسب وجهة نظره بلغ ٩,٥ مليار د.ك نهاية العام الماضي بالمقارنة مع ٨,٥ مليار د.ك نهاية العام الماضي في مقابل انخفاض ودائع القطاع الخاص الى ١٠,٥ مليار د.ك نهاية يوليو الماضي من أعلى مستوياتها نهاية مايو الماضي عندما بلغت ١٠,٨ مليار دينار كويتي.

ويمكن تبرير موقف البنك المركزي المرتبط بزيادة معدلات الاقتراض الى حد ما اذا كانت المعلومات المتوافرة لديه بأن الزيادة في عمليات الاقتراض متوجها فقط أو معظمها الى قطاعات غير انتاجية مثل العقار و الأوراق المالية ولكننا نختلف اذا كان النمو في القروض لتمويل مشروعات انتاجية وحيوية مثل العقود الحكومية ومشاريع البناء و التشغيل والتسليم (B.O.T) والتي يتوقع لها أن تنمو بشكل لم يسبق له مثيل خلال العقد الحالي.

ويمكن تفسير قرار البنك الأخير

برفع سعر الخصم الى عدم التزام بعض البنوك بشكل جدي مع نسبة القروض الى الودائع فجاء العقاب جماعياً وهذا الأمر يعتبر تعاملا مستغربا ان صح، حيث يمكن التشدد مع البنوك غير المتعاونة وليس باتخاذ اجراء عام، أما فيما يتعلق بوجهة نظر البنك المركزي اتجاه انخفاض الودائع فان ذلك لا يدعو الى القلق من وجهة نظرنا حيث ان الانخفاض جاء بالمقارنة مع أقصى ارتفاع للودائع المالية كما أن الانخفاض يعتبر طفيفا للغاية حيث يبلغ ٣٠٠ مليون د.ك تقريبا

■ وضع الدينار الكويتي محير مرتبط من ناحية مع الدولار ومنفلت في جوانب أخرى

الذي يمثل ٢,٨ في المئة من رصيد الودائع البالغ ١٠,٨ مليار د.ك والذي يعتبر قياسياً ، أما بما يتعلق بالقول بأن رفع سعر الخصم سيؤدي الى توطين الدينار الكويتي فان ذلك صحيح لكن من الناحية النظرية فقط حيث أن المغريات في العملات والأسواق العالمية ضعيفة للغاية أصلا فأسعار الفوائد منخفضة كما أن أسواق المال الأجنبية التقليدية المتمثلة في أوروبا وامريكا قد حققت خسائر حتى الآن والمتوقع استمرارها حتى نهاية العام الجاري .

التداعيات

من جهة أخرى فان قرار رفع سعر الخصم سيوسع الهامش ما بين الدينار الكويتي والدولار بشكل كبير حيث يبلغ ٢,٧٥ في المئة (الفرق بين ٤ في المئة و ١,٢٥ في المئة) الذي سيرتب بعض التبعات السلبية منها اتجاه المستثمرين الى الاقتراض بالدولار الاميركي عوضا عن الدينار خاصة في ظل الوجود القريب جدا للبنوك الأجنبية، من جهة أخرى فإن رفع سعر الخصم يؤدي الى زيادة العبء على خزينة الدولة حيث سترتفع الفوائد على أدوات الدين العام البالغة ٢,٤ مليار د.ك في نهاية الشهر الماضي بمقدار ١٢ مليون د.ك سنويا بينما يكون أثر رفع سعر الخصم طفيفا للغاية على أرصدة البنوك المودعة لدى البنك المركزي نظراً لكونها في أقل مستوياتها حيث تبلغ ١٧٣ مليون د.ك فقط وقد كان ذلك الرصيد مرتفعا جدا نهاية العام ٢٠٠٢ حيث بلغ ما يقارب المليارد.ك على خلفية الركود النسبي وقتها وتكدس تدفقات التعويضات التي بلغت ذروتها في ذلك الحين .

ومن التداعيات السلبية لرفع سعر الخصم تباين ذلك مع معدلات الخصم لعملات دول مجلس التعاون الخليجي الذي يتنافى مع التوجه نحو العملة الخليجية الموحدة في العام ٢٠١٠ كما هو معلن والذي كان من الأسباب الرئيسية لربط الدينار الكويتي بالدولار الاميركي من جوانب ومنفلت من جوانب أخرى الذي ينعكس سلبا على وضع الخطط الاستراتيجية للدولة ورؤية المستثمرين طويلة الأجل.

البورصة والعقار

وترددت بعض المعلومات بأن قرار البنك المركزي الأخير يهدف بالدرجة الأولى الى كبح جماح سوق الكويت للأوراق المالية والنشاط العقاري، أما بالنسبة لسوق العقار فلسنا من المتخصصين في هذا المجال حتى نبدي وجهة نظر مهنية بالرغم من المؤشرات المقلقة التي يتحدث عنها بعض المهتمين بهذا الشأن والتي قد تطلب تدخلاً موضعيا من قبل البنك المركزي للحد من التداعيات السلبية لتضخم أسعار ذلك القطاع، أما في ما يتعلق بسوق الكويت للأوراق المالية فان المؤشر السعري قد ارتفع بمعدل ١٩ في المئة منذ بداية العام حتى اليوم الذي سبق اعلان البنك المركزي وربما يشير ذلك الى شيء من التضخم لكنه من المعروف بأن ذلك المؤشر غير صحيح ومضلل ولا يعكس حقيقة الوضع وذلك باجماع المختصين، وقد طالبنا نحن بالغائه في عدة مناسبات ونعتقد أن خلل المؤشر السعري لا يخفى عليالقائمين على البنك المركزي حيث يعتمد المتخصصون المهنيون على

المؤشرات الموزونة والتي منها مؤشر غلوبل الذي ارتفع بمعدل ٣,٦ في المئة فقط منذ بداية العام، وقد كان أداؤه سالباً حتى نهاية النصف الأول والذي يؤكد على عدم وجود تضخم في أسعار الأسهم ولعل النتائج النصف سنوية تبرهن على ذلك حيث ارتفعت كما بمعدل ٢٠ في المئة وفقا للاعلانات التي تمت حتى الآن والتي تمثل ٧٧ في المئة من الشركات المدرجة والأهم من ذلك التحسن النوعي للنتائج بشكل ملحوظ نظرا لانحسار تأثير أداء البورصة على الأرباح المعلنة .

وان كان هناك مبررا لتفعيل سعر الخصم كأداة لترشيد أداء أسواق الأسهم لكان من الأجدى استخدامها في النصف الثاني من العام الماضي حين شهدت أسعار الأسهم ارتفاعا غير مبررا بشكل عام نظرا للافراط الكبير بالتفاؤل من الوضع في العراق في أعقاب سقوط النظام السابق والذي أدى الى التخفيض من جودة الأرباح المعلنة للعام ٢٠٠٣ مما تطلب تصحيحا مناسبا والذي تم تلقائيا خلال النصف الأول من العام الجاري .

الانعكاس على سوق الأوراق المالية

وبالرغم من قرار البنك المركزي الذي كان مفاجئا في التوقيت والحجم الا أننا نعتقد أن أثره سيكون هامشيا على أداء سوق الأسهم حتى نهاية العام الجاري والذي نتوقع أن يكون ايجابيا وذلك بالطبع ان لم يقم البنك المركزي مرة أخرى برفع سعر الخصم وذلك نظرا للنتائج المشجعة التي تم اعلانها حتى الآن بالإضافة الى المتغيرات العامة مثل لارتفاع القياسي لأسعار النفط وافساح الحكومة للقطاع الخاص لتنفيذ مشاريع كبرى بطريقة بي أو تي(B.O.T) واستخدام فوائض الميزانية في تطوير البنية التحتية والانفاق على قطاعي الاسكان والنفط.

وينحصر الأثر السلبي لرفع سعر الخصم على سوق الكويت للأوراق المالية في جانبين الأول مرتبط بالتسهيلات المصرفية المقدمة لهذا القطاع والتي تم تقليصها قبل قرار زيادة سعر الخصم كما نتوقع ان يظل عائد الاستثمار في الأوراق المالية منافسا لعوائد الودائع وهي البديل التقليدي والمتاح كخيار أول أمام المستثمرين بالأسهم بالرغم من ضيق الهامش واختلاف نسبة المخاطرة ما بين البديلين، اما الجانب الثاني فهو متعلق بالمصروفات الاضافية التي ستتكبدها الشركات المدرجة على التسهيلات القائمة والمقدرة مبدئيا ب ٢,٣ مليار د.ك في نهاية العام الماضي والتي ستكون أعباؤها الاضافية ما يقارب ١١ مليون د.ك سنويا حيث تشكل اقل من ١ في المئة من الأرباح المعلنة لجميع الشركات المدرجة ما يعتبر مبلغا غير ذات أهمية على الاطلاق.

مرونة غير مستبعدة

وبالرغم من الأثر الطفيف لرفع سعر الخصم على أرباح الشركات الا انه لا يستبعد أن يحد ذلك من نموها بالشكل المتوقع سلفا خاصة في ظل استنفاذ عدة بنوك طاقتها التمويلية وفقا لتعليمات البنك المركزي الخاصة بنسبة القروض الى الودائع المحددة بمعدل ٨٠ في المئة، وقد تردد أن البنك المركزي سيبدي مرونة لتجاوز تلك النسبة وذلك في حالات خاصة مرتبطة بالمشروعات الحيوية وهذا الأمر غير مستبعد لكون البنك المركزي يعتبر من المؤسسات الوطنية التي يجب أن تساهم في تنشيط العجلة الاقتصادية ومشاريع التنمية وتعويض ما فات من تراجع وزكود بعد زوال النظام العراقي السابق وتحقيق موازنة الدولة فوائض ضخمة بعد عقدين من الخراب الأمني والاقتصادي كانت الكويت ضحيتها الأولى.

وبالرغم من انتقادنا لقرار البنك المركزي برفع سعر الخصم أخيرا الا أننا لا نريد أن نحمل هذا الموضوع أكثر مما يحتمل كما نتمنى ألا يتم تسييس هذه القضية واشغال المجتمع بأكمله في تداعياتها، ولعل للقائمين على البنك المركزي أرقاما ومؤشرات موضوعية دعتهم لاتخاذ القرار الأخير الذي قد يتطلب عقد مؤتمر صحافي يكون مقتصرا على المختصين لإيضاح مبررات القرار بشيء من التفصيل والاجابة عن الاستفسارات والتساؤلات المتعددة حول ذلك الموضوع المهم بشفافية كاملة.

تحويل ديون ١٧٠ مليون دولار إلى استثمارات

هيئة الاستثمار تسعى للحصول على حصة في اتصالات المغرب

قال مسؤول حكومي مغربي بارز ان الهيئة العامة للاستثمار الكويتية تسعى لمبادلة ديون مغربية تبلغ قيمتها ١٧٠ مليون دولار باسهم في شركة اتصالات المغرب في اطار اصدار عام اولي تبلغ قيمته ١٠٤, مليار دولار.

وتعرض الحكومة المغربية ما يصل الى ٩٩,١٣٠ مليون سهم من اسهم شركة اتصالات المغرب تشمل بندا يسمح لضامني الاصدار بالحصول على اسهم اضافية في حالة زيادة الطلب على الاكتتاب العام بسعر يتراوح بين ٦,٥٤ و٢٥,٦٨ درهم (٥,٦ و١,٨ دولار) للسهم للمؤسسات المحلية وما بين ٥,٤ و١٢,٦ يورو للسهم للمستثمرين الاجانب.

وقالت مصادر في اوروبا على صلة بالشركة ان الطلب في السوق غطى بالفعل الاصدار الاولي العام في منتصف فترة الاكتتاب التي بدأت في ٢٢ نوفمبر وتستمر حتى السابع من ديسمبر وسيبدأ تداول اسهم اتصالات المغرب في بورصتي الدار البيضاء وباريس يوم ١٣ ديسمبر.

وقال المسؤول ان الهيئة العامة للاستثمار الكويتية اتصلت بالرباط لتسأل عن مبادلة الدين بعد بدء الطرح العام.

وقال المسؤول بوزارة المالية "في باديء الامر كانوا يريدون تحويل ديوننا كلها.. وتبلغ نحو ١٧٠ مليون دولار. قلنا ان السبيل الوحيد امامهم هو التوجه الى السوق وشراء الاسهم وسنسدد ثمنها مقوما بالدرهم المغربي".

واضاف: "ألحوا مراراً ولكن لا يمكننا ان نقدم امتيازات.. انها الان في السوق تسعى لاعلى سعر".

وتابع المسؤول ان الرباط تلقت معلومات ايجابية عن استجابة الاسواق العالمية بشأن الاصدار العام.

وقال المصدر المقيم في اوروبا القريب من اتصالات المغرب "دفاتر الطلبات تمت تغطيتها بشكل مرضي للغاية بالفعل".

ولم يتسن على الفور الاتصال بمسؤولين من الشركة او ادارة الاصدار للتعليق.

وقال محلل مغربي من قطاع الاتصالات ان الهيئة العامة للاستثمار الكويتية يتعين عليها على الارجح ان تنتظر طرح الاسهم الاضافية بعد تغطية الاكتتاب الذي تبلغ قيمته نحو ١٣٤ مليون دولار.

واضاف "اعتقد ان الحكومة المغربية تريد الابقاء على هذه البطاقة الرابحة "الهيئة العامة للاستثمار الكويتية" في حالة وقوع مفاجآت سيئة رغم ان كل شيء فيما يبدو يسير على ما يرام في الوقت الراهن".

وقبل بضعة ايام من الطرح العام فاجأت الرباط الاسواق العالمية ببيع حصة نسبتها ١٦ في المائة من اسهم شركة اتصالات المغرب لمجموعة فيفندي اونيفرسال الاعلامية الفرنسية التي تملك بالفعل ٣٥ في المائة من الشركة.

وعززت هذه الصفقة التي بلغت قيمتها ١,١ مليار يورو الاقبال على الاصدار الاولي العام وهو الاكبر الذي يطرحه المغرب.

وقال محمد بن عبدالرازق من شركة للوساطة: "النطاق السعري المعروض (في الاصدار الاولي) يمثل خصما يتراوح بين ٦٠ و٣٠ في المائة على ما دفعته فيفندي للسيطرة على اتصالات المغرب. انه خصم مهم للغاية وعامل من عوامل نجاح الاكتتاب".

المؤسسة العربية المصرفية تمنح بنك الخليج قرضاً ممتازاً بمبلغ ١٠٠ مليون دولار

أعلنت المؤسسة العربية المصرفية عن منحها لبنك الخليج مبلغ ١٠٠ مليون دولار أميركي كقرض دعم لرأس المال لمدة عشر سنوات، حيث سيستخدم البنك حصيلة هذا القرض لدعم المتطلبات التمويلية طويلة الأمد على ضوء توسعة في الاقراض وزيادة حصته في السوق المحلي.

وتم هذا التوقيع على القرض في المنامة أمس من قبل عبدالمجيد عبدالسلام بريش، نائب الرئيس التنفيذي نيابة عن المؤسسة العربية المصرفية والدكتور يوسف عبدالله العوضي، رئيس المدراء العامين والرئيس التنفيذي لبنك الخليج ونيابة عن البنك، وحضر حفل التوقيع خالد المطوع، مدير عام الشؤون الدولية عن بنك الخليج ورياض الدغيثر، مسؤول الائتمان الرئيسي وآخرون من كبار موظفي المؤسسة العربية المصرفية.

ويعتبر هذا القرض اختراقاً لعمليات أسواق رؤوس الأموال في الشرق الأوسط مما سيفتح الباب في المنطقة لعمليات أخرى مماثل.

تجدر الإشارة إلى أن بنك الخليج يعتبر حالياً ثاني أكبر بنك في الكويت إذ إن شبكة فروعه الممتدة والمنتشرة قد أعطت البنك مركزاً قيادياً في تزويد عملائه بأحسن الخدمات وأكثر المنتجات جودة لعمليات التجزئة المصرفية. وبحكم حجمه وخبرته فإن البنك يلعب دوراً رئيسياً في الصناعة المصرفية في الكويت وسيظل يواصل إظهاره لأداء قوي متميز. هذا وقد صنف بنك الكويت من قبل موديز Moody's تحت تصنيف A2 و A- من قبل فيتش Fitch و A من قبل كابيتال انتيلةمس CI و +BBB من قبل ستاندرد أند بورز S&P.

"الخليج للاستثمار" وقعت عقد شراء ٢٥٪ من الشركة

الرزوقي: ١٥٪ العائد السنوي المتوقع لصفقة "كابلات جدة"

وقعت مؤسسة الخليج للاستثمار في مقره اتفاقية شراء ٢٥٪ من رأس مال شركة كابلات جدة السعودية.

ووقع الاتفاقية عن المؤسسة رئيسها التنفيذي هشام الرزوقي وعن الشركة نائب رئيس مجلس الادارة هشام السويدي. وفي الوقت الذي رفض الرزوقي الاعلان عن قيمة الصفقة توقع ان يتجاوز العائد على هذا الاستثمار ١٥٪ سنويا.

وقال في مؤتمر صحفي عقده بهذه المناسبة ان دخول المؤسسة في هذا الاستثمار يعود الى ان كابلات جدة من الشركات الرائدة في المنطقة حيث تضعها مبيعاتها في المرتبة الثانية في السعودية والثالثة على مستوى المنطقة كما ان هذا الاستثمار سوف يعطي المؤسسة فرصة للدخول في مجال صناعات الكابلات الكهربائية بشكل خاص وصناعة النحاس بشكل عام والتي تعتبر فرصة استثمارية ذات عائد جيد يتوقع له النمو نظرا لارتفاع حجم الطلب.

وافاد بان الطلب الحالي على الكابلات الكهربائية سوف يستمر في الارتفاع نظرا للمشاريع الجديدة في دول الخليج والدولي المجاورة، كما ان الشركة تقوم حاليا بتطوير وتوسعة مصنعها الحالي ومضاعفة الطاقة الانتاجية مما يؤدي الى خفض التكلفة الانتاجية المباشرة. موضحا بان مساهمة المؤسسة في هذا المشروع سوف تتيح لها الدخول في مشروعين في مراحلهما النهائية هما مشروع كابلات مزمع اقامته في احدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باستثمارات تصل الى ٨٥ مليون دولار ومشروع نحاس مزمع اقامته في جدة باستثمارات تبلغ ٧٧ مليون دولار، وتوقع ان يبلغ متوسط العائد على الاستثمار في المشاريع الثلاثة حوالي ١٥٪.

السويدي

من جهته، قال هشام السويدي ان اداء الشركة اتسم بالاستقرار وشهد نموا في الارباح خلال السنوات الماضية حيث ارتفعت مبيعات الشركة من ١٠٤ ملايين دولار في عام ٩٦ الى ١٤٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٣، ومن المتوقع ان تبلغ مبيعات الشركة نحو ٢١٣ مليون دولار في العام ٢٠٠٤. كما تضاعفت ارباح الشركة خلال الفترة نفسها موضحا ان الشركة لا يوجد عليها اي قروض او ديون فيما عدا التسهيلات البنكية لغرض تمويل رأس المال العامل.

توفير الموارد

قال الرزوقي ان المؤسسة ستقوم بدور رئيسي في توفير الموارد المالية للدخول في استثمارات جديدة منوهاً باهتمامها بالاستثمارات المباشرة التي تضيف قيمة ونموا لاقتصادات الدول الخليجية.

تفاؤل كبير

أعرب الرزوقي عن تفاؤله بمستقبل المنطقة وما ينطوي عليه من امكانات النمو والازدهار، وتحديدا على صعيد زيادة عدد المشاريع الجديدة وتزايد اهتمام المستثمرين الأجانب بفرص الاستثمار والازدهار الذي يعكسه أداء أسواق المال.

توسع إقليمي

أعلن الرئيس التنفيذي لشركة كابلات جدة صالح المدهون عن قيام الشركة بالتوسع اقليميا لتصدير منتجاتها الى منطقة الخليج وشمال افريقيا ومنطقة الشرق الاوسط معتبر ان الشركة رائدة من ناحية حجم صادراتها وحصتها في السوق الخليجي.

كابيتال انتليجنس: أعيان -BBB للائتمان طويل الأجل و A3 للائتمان قصير الأجل

الدوسري: نمو التأجير التشغيلي ١١٣٪ يدل على بداية تحول مهمة في السوق

أعلنت شركة أعيان للإجارة والاستثمار ان كابيتال انتليجانس رفعت تصنيفها الائتماني للشركة الى -BBB للائتمان طويل الاجل والى A3للائتمان قصير الاجل. وذكر تقرير كابيتال انتليجانس ان أعيان استقرت في تحقيق نمو ملحوظ في عملياتها على مستوى قطاعات التمويل الاستهلاكي والاستثمار والمتاجرة في العقارات.

ومن اهم النقاط التي استند اليها تقرير كابيتال انتليجانس:

- صلابة ورسوخ رأس المال.
- نسب ربحية قوية.
- تحسن ملحوظ في جودة محفظة التمويل الاستهلاكي مقارنة مع العامين الماضيين.
- تنوع مصادر التمويل.
- نتائج ارباح النصف الاول من عام ٢٠٠٤ تعطي مؤشرات عن تحقيق ربحية خلال عام ٢٠٠٤ تفوق الاعوام السابقة.

كفاءة الأصول

وعن كفاءة الاصول جاء في تقرير كابيتال انتليجانس: ارتفعت قيمة الاصول بمعدل ٥٦٪ خلال عام ٢٠٠٣ مقارنة مع عام ٢٠٠٢ منها ٣٦،٦٪ من منتجات التمويل المختلفة، وزادت الاصول المؤجرة بنسبة ٢٠٠٪، وقد بلغت قيمة صافي عمليات التمويل الاستهلاكي ٨١،٨ مليون دينار.

واضاف ان قدرة الشركة ما زالت جيدة في توفير مصادر التمويل المختلفة، وبلغت الزيادة في قيمة عمليات التمويل الجديدة ٥٥،٢٪ وهي تتناسب مع الزيادة في قيمة الاصول وحجم الزيادة في الاعمال خلال عام ٢٠٠٣، واشار التقرير الى ان هناك زيادة ملحوظة بشكل كبير في ربحية الشركة حيث انها ارتفعت بنسبة ١٥٩٪ خلال عام ٢٠٠٣ .

وعن نتائج النصف الأول من عام ٢٠٠٤ ورد في تقرير كابيتال انتليجانس ان زيادة الربحية كانت بنسبة أكبر من الضعف، وبلغت الزيادة في اجمالي الايرادات نسبة ٦٨٪، بينما زادت نسبة صافي الربح الى ٣٨٪ وزيادة نسبة الأصول بلغت ٢٦٪.

وفي تعليق للعضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة اعيان للاجارة والاستثمار على تقرير كابيتال انتليجانس قال احمد عبداللطيف الدوسري: رفع التصنيف الائتماني للشركة جاء ليؤكد الأسس المتينة التي تزاول الشركة نشاطاتها بناء عليها، ونتيجة لنمو عملياتها وربحيتها المتواصل منذ ان تأسست الشركة في بداية عام ١٩٩٩، وقد حققت الشركة نمواً كبيراً في قطاعات استراتيجية كالتأجير والعقار والتمويل المؤسسي والاستهلاكي.

واضاف: ان اعيان ترسخ نشاطاتها المتنوعة باستثمار الخبرات المتخصصة في الشركات التابعة لأعيان مثل مبرد للنقل وتريلكو بدجت واعيان العقارية وبوابة الشرق وشركة الفضالة للتجارة العامة والمقاولات وريكاب واعيان ماغريوس والتي تحقق نتائج متميزة، كما تعزز اعيان انشطتها بالتعاون مع شركاء استراتجيين متخصصين في مجالات عدة.

وعن نتائج الربع الثالث من العام الحالي اشار الدوسري الى ان الربح من التشغيل بلغ نحو ٦،١٠ ملايين دينار كما في ٢٠٠٤/٩/٣٠ بارتفاع نسبته ١٥١٪ مقارنة مع نهاية الربع الثالث من العام الماضي، وتجاوز اجمالي الاصول ٢٤٦ مليون دينار بارتفاع نسبته ٣٧٪، بينما قارب ربح العمليات ٤،٢٩ مليون دينار محققاً ارتفاعاً نسبته ٢٨٪، وقد قاربت حقوق المساهمين ٦١ مليون دينار بارتفاع تجاوزت نسبته ٨٣٪ مقارنة مع نهاية سبتمبر ٢٠٠٣ .

وشدد الدوسري على ان نمو ايرادات التأجير التشغيلي بنسبة ١١٣٪ يدل على بداية تحول مهمة في السوق الاستهلاكي المحلي، إذ حققت اعيان أداء مميزاً في التأجير التشغيلي رغم دخول منافسين جدد وتركيز آخرين على هذا القطاع النامي.

وقال: حققت الاجارة التمويلية والمساومة نمواً بنسبة ٣٢٪، بينما جاء النمو من ربح المتاجرة في السيارات بنسبة ١٥٪، وحققت اتعاب ادارة المحافظ نموا نسبته ٨٠٪ وحققت ايرادات التشغيل الأخرى نمواً بنسبة ٢٠٪.

وأكد الدوسري تفاؤله في تحقيق نتائج افضل في مجال التأجير مع نمو يتوقعه أكثر المراقبين اثر تحول متزايد الى التأجير التشغيلي بدلاً من الشراء المقسط.

بعد مشاركته في الصفقة الرئيسية وقيمتها ٢,٣٥ مليار دولار

"بيتك" يشارك في تمويل المرحلة الثانية من الرخصة الثانية للنقال في السعودية

■ البدر: الصفقة تتضمن تمويل شراء معدات وأجهزة فنية بنظام المرابحة

شارك بيت التمويل الكويتي "بيتك" في تمويل المرحلة الثانية من صفقة تشغيل الرخصة الثانية للهواتف المتنقلة بتقنية الجيل الثالث في المملكة العربية السعودية والبالغ حجمها ٧٥٠ مليون دولار أميركي من اصل ٢,٣٥ مليار دولار استكمالا لدوره في الجزء الاول من الصفقة التي تعد اكبر مشروع تمويل اسلامي على مستوى العالم.

وقال نائب مساعد المدير العام لقطاع الاستثمار أنور محمد البدر في تصريح صحافي بعد التوقيع في الرياض اول من امس "ان المرحلة الثانية من الصفقة معنية بتمويل شراء معدات الاتصالات لشركة (اتحاد اتصالات) بقيمة اجمالية ٧٥٠ مليون دولار اميركي وتبلغ حصة بيتك فيها ٣٢ مليون دولار".

وأضاف ان بيتك ساهم في تمويل الصفقة بصفته منظما رئيسيا ومستشارا شرعيا ومضاربا مشاركا وهي تقدم بنظام المرابحة ومدتها سنة بالتعاون مع مجموعة من البنوك الخليجية والعالمية.

وكان "بيتك" قد شارك بحصة ٢٠٠ مليون دولار في المرحلة الاولى بالتعاون مع بنوك عدة هي مجموعة "سامبا" المالية والبنك الاهلي التجاري ومصرف الراجحي وبنك الجزيرة وبنك الامارات الدولي و"سيتي بانك" وبنك دبي الاسلامي ومصرف أبوظبي الاسلامي وذلك بعد تقديم عرض تمويلي منافس تمكن من الفوز بالصفقة التي عرضتها (اتحاد اتصالات).

وقال البدر انه "تم طرح ٢٠ في المئة من اسهم الاتصالات عن طريق الاكتتاب العام في السوق السعودي، وحاليا يجري تداول السهم بخمسة اضعاف قيمته في اشارة حقيقية وملموسة للقيمة الاقتصادية المتميزة للمشروع والبعد المهم في قرار المستثمرين ومنهم بيتك بتمويله".

وأكد على الاهمية الاستراتيجية التي يوليها بيتك للاستثمار في المجالات الحيوية والمشاريع الكبرى ذات الطابع التقني ومنها مجال الاتصالات التي باتت تلعب دورا مهماً ومحوريا في تقدم الامم وحياة الشعوب، مشيرا الى ان "بيتك سبق ان ساهم ضمن استراتيجيته لتنويع الاستثمارات في مشروع الثريا - شركة اتصالات فضائية - في ابوظبي بمبلغ ٥٠ مليون دولار اميركي، كما شارك بتنظيم وتمويل صفقة اجارة معدات الى شركة الاتصالات المتنقلة الاردنية (FASTLINK فاست لنك) بالتعاون مع مجموعة "سيتي بنك".

يذكر ان "اتحاد الاتصالات" وهي شركة يساهم فيها مؤسسة الامارات للاتصالات ومؤسسة التأمينات الاجتماعية - السعودية - بالاضافة الى مجموعة من كبرى الشركات السعودية ستطرح مبدئيا خدمات الهاتف الجوال في اربع عشرة مدينة سعودية، وسوف يبلغ الاستثمار المطلوب لتمويل بناء الشبكات والخدمات الاخرى في المرحلة الاولى حوالى مليار دولار اميركي ويتوقع ان تبدأ الشركة بتقديم خدماتها للجمهور خلال الاشهر المقبلة.

تأسيس شركة وطرحها للاكتتاب على مراحل

الحكومة تتجه لإقرار خصخصة مرافق وزارة المواصلات وأبرزها الهاتف الثابت

علم أن اللجنة الوزارية المختصة بمتابعة برامج الاصلاح الاقتصادي التي يرأسها وزير التجارة عبدالله الطويل وعضوية كل من أحمد الفهد وزير الطاقة

جار في معظم الدول، وقال ان من المهام المقترحة لهذه الهيئة اجراء دراسات للسوق وتحمل مسؤولية تسويق الكويت سياحيا بالشراكة مع القطاع الخاص وتنمية الكفاءات البشرية للعمل في هذا القطاع وتطوير عوامل الجذب السياحي الخ..

نقاش

ثم تعاقب اعضاء اللجنة على طرح افكار ومقترحات والتعقيب على محاور الخطة. وتحدث الممثل الاقليمي لمنظمة السياحة العالمية عمرو عبدالغفار فشدد على أهمية دور الجهات الممثلة في الاجتماع لإنجاح السياحة عارضا لمستقبل السياحة في منطقة الشرق الأوسط ومتحدثا بالتفصيل عن عناصر النهوض السياحي في العالم.

واعتبر منسق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باولو ليمبو ان الكويت قابلة لاحتلال مركز مهم على خارطة السياحة العالمية، مؤكدا ضرورة الدعم الوطني العام للخطة السياحية وعلى أهمية استحداث الهيئة العامة للسياحة.

واشار خالد الشايع (مجموعة الشايع) الى الصعوبات التي تعوق السياحة في بلد مثل الكويت مقدما عدة اقتراحات بهذا الشأن ومثيرا عدة سلبيات منها ما يتعلق بالمنظر العمراني لمدينة الكويت وتطوير الواجهة البحرية.

من جهتها، قالت الاعلامية اقبال الاحمد ان العملية السياحية بحاجة الى حملات ترويج وتسويق لإبراز مقومات الجذب المتوافرة حاليا، وقالت الدكتورة لبنى القاضي (جامعة الكويت) ان تنشيط السياحة يتأثر بجميع الظروف المحيطة بالحياة العامة، ومن هنا ضرورة معالجة العناصر السلبية وآثارها على السياحة.

وتحدث الخبير الاقتصادي عامر التميمي عن مساهمة السياحة في الإنتاج الوطني وعن النظر بواقعية الى امكان التطور السياحي، وشدد على اهمية سياحة الترانزيت.

وركزت ممثلة جهات تنفيذ اتفاقيات المنطقة المقسومة وتنمية وتطوير الجزر الكويتية والمشروعات الكبرى الدكتورة وسمية العيسى على مشروع جزيرة فيلكا في مستقبل السياحة في البلاد، إضافة الى العديد من المشروعات الكبرى الأخرى التي يمكن ان تتوافق في وظيفتها مع انهاض السياحة.

وعن بلدية الكويت تحدث توفيق بوحمد، فلفت الى تشجيع البلدية للقطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع الـ B.O.T مثل مشاريع سوق شرق والمارينا مول ومشروع القرية التراثية.

وقال رئيس مجلس إدارة شركة المجمعات الأسواق توفيق الجراح، ان هناك قناعة عند الجميع بضرورة إنشاء الهيئة العامة للسياحة كقطاع رسمي مسؤول عن العملية السياحية، داعيا الى وجود قناعة وقرارات سياسية تؤكد أهمية هذا القطاع "وعندها فإن الكويت كمركز جذب إقليمي"، مطالبا بمعالجة الروتين الإداري الحكومي والتركيز على السياحة الرياضية الى جانب فروع السياحة الأخرى.

وركز أحمد الموسى من الهيئة العامة للبيئة على السياحة البيئية لكونها عاملا يستقطب الأوروبيين والأجانب، خاصة مع توافر الجزر والشعاب المرجانية، ودعا الى تطوير خدمات الخطوط الجوية الكويتية.

وقال د. فارما من منظمة السياحة العالمية ان المنطقة تشهد تغيرات مهمة وفيها أكبر نسبة نمو للنشاط السياحي في العام (١٥٪ سنويا)، وان دعم المنظمة للسياحة في الكويت يشترط وجود دعم وطني عام لمشروع الخطة الاستراتيجية، مشيرا الى اهمية السياحة الثقافية والطبيعية.

ومن وزارة المالية تحدث مساعد الصلال فأكد ان وزارة المالية تسعى الى تنمية الايرادات وزيادة مداخيل الدولة وانها تدعم بكل قوة التنشيط السياحي، معتبرا ان بوسع وزارة الإعلام منح تفويضات لقطاع السياحة لتعزيز دوره في التنمية السياحية.

الطبطبائي

وفي ختام الاجتماع تحدث وكيل وزارة التجارة والصناعة رشيد الطبطبائي، فأكد دور الوزارة المؤسسي في دعم القطاعات المساندة والمكملة للقطاع السياحي، مثل اصدار التراخيص للمشاريع ذات العلاقة وعدد بعض الخطوات التي قامت بها الوزارة اخيرا ومنها إنشاء اللجنة تصنيف الفنادق والشقق الفندقية والمنتجعات ولجنة المهرجانات التسويقية، ودعا الطبطبائي أيضا الى التركيز على سياحة الترانزيت، مثل ان تكون الكويت مركزا لعبور الحجاج من عدد من الدول المجاورة، كما أكد على اهمية السياحة العلاجية، لا سيما مع تطور المستشفيات الخاصة ومع مجانية الخدمات الطبية الحكومية.

وانتقد الطبطبائي القصور في الدعاية والإعلان والتوعية السياحية، مؤكدا ضرورة تغيير الانطباع العام لدى الكويتيين، حتى يؤمنوا بان بلدهم قادر ان يكون بلدا سياحيا ومقترحا عدة أفكار في هذا الصدد.

بالشراكة مع مجموعة العرفج

تأسيس شركة كويتية إسبانية لتشجيع الاستثمارات المتبادلة

أكد سفير اسبانيا خوسيس ديو ساليدو ان «الكويت سوق رائدة للاستثمار وذلك من خلال لقائه مع عدد من المسؤولين في وزارة الخارجية ورجال الأعمال والتباحث حول امكانية توطيد العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين ولا سيما هناك ممثلون للعديد من الشركات الاسبانية في الكويت مثل مانغو وروكا وزارا ولا يتطلب الأمر سوى التشجيع والمساندة للبدء بتأسيس شركات اسبانية وزيادة أوجه التعاون المشترك».

جاء ذلك في كلمة السفير الاسباني ديو ساليدو خلال حفل بروتوكول التوقيع لتأسيس الشركة الكويتية (Kuwait Al-Andalus Merger & Acquistions,LTD.)

وأعرب السفير عن سعادته لنجاح مساعي وجهود الطرفين والتعاون المشترك لتأسيس هذه الشركة مع مجموعة العرفج التي تعتبر نموذجاً لبداية تعاون كويتي - اسباني، وأكد في نهاية كلمته على أن السفارة الاسبانية على استعداد لمساندة أي مبادرة بهدف تعزيز أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري المشترك بين البلدين وتوطيد العلاقات الثنائية.

وأشار رئيس مجلس ادارة مجموعة العرفج سعود العرفج خلال حفل التوقيع إلى أن الهدف الرئيسي من تأسيس الشركة تشجيع الاستثمارات المتبادلة وتدعيم تجارة السلع والخدمات والتكنولوجيا بصورة ثنائية بين اسبانيا والكويت ودول الخليج وذلك لتشجيع نمو الشركات المشترك في مجتمع يتميز بالصفة الدولية أكثر فأكثر، إذ تقوم الشركة بتقديم فرص تجارية في الكويت ودول الخليج للشركات الاسبانية وفرص تجارية في اسبانيا لشركات الخليج وفقاً لاحتياج السوق.

وأوضح العرفج في كلمته ان من أهم أعمال الشركة ستتركز على

الكويت تستثمر في اتصالات المغرب ١١٠ ملايين دولار لقاء مديونية

قال الوزير النوري في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) قبيل مغادرته أن زيارته إلى المغرب تنقسم إلى شقين أحدهما متابعة الاستثمارات التي سيتم خلالها تحويل جزء من الوديعة الكويتية بالمغرب بالمساهمة في شركة اتصالات المغرب بمقدار ١١٠ ملايين دولار.

وبين ان هذه المساهمة الكبيرة في اصدار تبلغ قيمته ١١٠ ملايين دولار سيكون استثماراً طويل الأمد، معرباً عن أمله في أن

■ إجمالي قيمة الاكتتاب الجزئي مليار دولار

يحقق الفائدة المرجوة منه سواء بالنسبة للاقتصاد المغربي أو بالنسبة لدولة الكويت التي ستستثمر في دولة شقيقة مثل المغرب.

وأوضح الوزير النوري بهذا الصدد أن شركة الاتصالات المغربية هي شركة حكومية طرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام والاكتتاب الخاص حيث ساهمت الكويت في الاكتتاب الخاص، معتبراً أن مثل تلك الاستثمارات تعتبر واعدة تعود بالنفع على البلدين الشقيقين.

وقال مصدر مطلع أمس أن من المتوقع أن يتحدد سعر سهم اتصالات المغرب في الاكتتاب العام على حصة من أسهمها بقيمة تتجاوز مليار دولار عند الحد الأعلى للنطاق.

ويبلغ الحد الأعلى ٦٨,٢٥ درهماً (٨,٢ دولارات) للسهم بالنسبة

موجز محلي

تنمية التجارة (الاستيراد والتصدير) بالاضافة إلى تنمية العمليات الرأسمالية والمشاريع الكبرى وتم تأسيس الشركة بنسبة ٤٩ في المئة للشركة الاسبانية و٥١ في المئة وفقاً للقانون الكويتي للشركة الكويتية التي تمثلها مجموعة العرفج.

وأضاف قائلاً: ان مجموعة العرفج تأسست منذ الستينات وهي من الشركات القديمة في مجال التجارة والصناعة والخدمات البيئية وتقديم خدمات القطاعين العام الخاص، مشيراً إلى أن «الاستقرار الحالي الذي تعيشه المنطقة جعل من الكويت والخليج منطقة جيدة للاستثمار وانها مقبلة خلال الفترة القادمة على مرحلة نهوض اقتصادي.

وذكر العرفج ان الشركة ستقيم معرضاً في شهر فبراير القادم حول الاستثمار في اسبانيا وان بداية انطلاق عمل الشركة سيكون خلال يناير المقبل.

وتحدث نائب رئيس مجلس ادارة مجموعة العرفج بدر المنيفي بدوره آملاً «تطوير العلاقات في مجال التجارة بين الجانبين خاصة وان البلدين يرتبطان بعلاقات جيدة وكذلك العلاقة بين العرب والاسبان وطيدة منذ زمن».

وأفاد المنيفي بأن الشركة الجديدة على قدر من العلاقات مع شركات عالمية وبنوك ومؤسسات مالية وشركات عقارية اسبانية وانها تعتبر قاعدة مثالية للانطلاق نحو أعمال أكثر توسعاً.

وأمل الرئيس التنفيذي للشركة الجديدة جوردي فيرز أن تكون «هذه الشركة انطلاقة لتعاون أوسع وانفتاح بين شركات اسبانية عديدة حيث ان الشركة ستقوم بتقديم عدة شركات اسبانية بارزة ومهتمة بالاستثمار والتجارة خارج اسبانيا خاصة في الكويت والخليج واعتقد أن من يرغب بالاستثمار سيجد فرصة كبيرة من خلال شركتنا وما نقدم من فرصة جيدة ومميزة ونأمل بتحقيق النجاح في الكويت ومنطقة الخليج وأعرب في ختام كلمته عن شكره لسفير اسبانيا وجهوده في تطوير العلاقات الثنائية بين الكويت واسبانيا وكذلك شكر رئيس مجلس ادارة مجموعة العرفج سعود العرفج ونائب الرئيس محمد المنيفي.

وفي نهاية الحفل تم التوقيع على بروتوكول تأسيس الشركة بنسختين باللغة الإنكليزية واللغة الإسبانية.

للمؤسسات الاستثمارية المحلية و٦,١٢ يورو (٨,١٥ دولارات) للمؤسسات الاستثمارية الأجنبية.

وأغلق باب الاكتتاب الثلاثاء الماضي.

وعرضت الحكومة المغربية للبيع ١٢١ مليون سهم من أسهم اتصالات المغرب مع إمكانية بيع حصة اضافية بما قيمته ١,٠٨ مليار دولار. ومن المقرر بيع ما يصل إلى ١٥ في المائة من أسهم الشركة.

وبذلك تصبح القيمة السوقية للشركة نحو ٥,٤ مليارات يورو.

وقال مصدر على صلة وثيقة بمديري الاكتتاب ان طلبات المستثمرين في الدار البيضاء وباريس للاكتتاب في الاصدار الأولى تجاوزت الأسهم المطروحة خمس مرات على الأقل.

وقال المصدر لـ «برويترز»: «الطلبات زادت خمس مرات على الأسهم المعروضة في الاكتتاب العام الأولي. وكان معدل الزيادة في طلبات المستثمرين من المؤسسات الأجنبية أعلى منه للمستثمرين المحليين».

وأضاف المصدر «الطلب الشديد وأسلوب اختيار العروض يشيران الى أن السعر النهائي سيكون قريباً جداً من سقف النطاق الاسترشادي».

وسيبدأ تداول الأسهم في بورصتي الدار البيضاء وباريس يوم الاثنين المقبل.

وامتنع متحدث باسم الشركة المغربية عن التعقيب قائلاً ان نتائج الاكتتاب ستعلن في مؤتمر صحفي يعقد بالرباط اليوم.

وقال مسؤول عن ادارة الاكتتاب «اضطررنا لرفض طلبات من مستثمرين أجانب جاؤوا إلى الدار البيضاء عندما أدركوا أن الدفاتر في باريس امتلأت قبل يومين من إغلاق باب الاكتتاب».

وكانت الرباط اعلنت قبل ثلاثة أيام من بدء الاكتتاب انها باعت ١٦ في المائة من أسهم شركة الاتصالات لشركة فيفندي يونيفيرسال الفرنسية بسعر بلغ ٨٨,٢ درهماً في المتوسط.

وسمحت هذه الصفقة التي تبلغ قيمتها ١,١ مليار يورو وتسري من يناير المقبل لشركة فيفندي برفع حصتها في اتصالات المغرب من ٣٥ في المائة إلى ٥١ في المائة.

تقرير اتحاد الصناعات الكويتية

صناعة البتروكيماويات بحاجة إلى التطوير وعدم الاكتفاء بالأسواق الأوروبية والأميركية

دعا تقرير صناعي دولة الكويت الى المسارعة في بناء صناعة بتروكيماوية متطورة واستغلال ما تتميز به منطقة الخليج من توفر مواد اولية واستجلاب التكنولوجيا الحديثة لهذه الصناعة.

واكد تقرير اتحاد الصناعات الكويتية «اهمية البحث عن اسواق جديدة لهذه المنتجات وان لا يتم الاكتفاء بالاسواق الاوروبية او الامريكية وان كانت اكبر الاسواق للمواد الكيماوية في العالم.»

واشار التقرير الى نمو الاسواق الاسيوية السريع لاسيما السوقين الصيني والهندي والذي يجعلهما لاعبين رئيسيين ومهمين في صناعة المواد الكيماوية في العالم متوقعا حدوث عجز في السوق الصيني في العام القادم يصل الى ٤,٥ ملايين طن من مادة "البولي اثيلين" مذكرا بان انتاج الكويت من هذه المادة يبلغ ٤٥٠ الف طن فقط.

واستشهد بتقارير البنك الدولي التي اشارت الى ان الناتج المحلي الاجمالي في العالم سوف ينمو بمعدل ٢,٥ في المئة في المتوسط وان من المتوقع ان تعكس الصين اعلى معدل للنمو بنسبة تصل الى ٧,٦ في المئة تليها الهند ٦,٧في المئة ثم تايوان ٦,٣ في المئة فكوريا ٦ في المئة.

واشار التقرير إلى « ان قرب اسواق اسيا لمنطقة الشرق الاوسط يمثل حافزا قويا وجوهريا للمستثمرين في هذه المنطقة غير ان الوصول الى السوق الصينية الكبيرة له ثمنه لاسيما وانها اكبر سوق مستورد في اسيا ولذلك تحاول الحصول على اقل الاسعار الممكنة».

وقال ان هناك فرصا كبيرة غير مستغلة يجدر بالقائمين على الشركات البتروكيماوية الكويتية اقتناصها واستغلالها وذلك بزيادة الانتاج وتطويره.

واضاف ان زيادة وتطوير للانتاج ياتي عن طريق انشاء مراكز للبحوث العلمية الخاصة بصناعة المواد البتروكيماوية والاستعانة بالمؤسسات العلمية سواء الجامعات او مراكز علمية.

واشار الى ان تطوير الانتاج ياتي من خلال دراسة الاسواق العالمية واحتياجاتها الحالية والمستقبلية وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وحمايتها من الاغراق وتحقيق مبدا الجودة الشاملة في الانتاج للارتقاء بمستوى المنتج المحلي.

واوضح ان عملية زيادة الانتاج تتم من خلال انشاء مشاريع مشتركة مع الشركات العالمية لضمان الحصول على التكنولوجيا الحديثة وفتح الاسواق العالمية للمنتجات الوطنية فضلا عن تبادل الخبرات والبحوث والدراسات بين دول الخليج العربي وبين الدول المتقدمة من اجل تطوير الصناعة وتقدمها.

واكد اهمية تفعيل قيام سوق خليجية مشتركة ليكون هناك ثقل تفاوضي بين دول الخليج العربي وبين الاتحاد الاوروبي وغيره من الاسواق العالمية اضافة الى تنمية الصناعات التحويلية بتوفير المادة الخام والخبرة واعداد جيل جديد من المديرين والفنيين الكويتيين.

"البترول الوطنية" توقع عقداً مع "فلور" العالمية لبناء المصفاة الجديدة وتوسعة المصافي الحالية

وقعت شركة البترول الوطنية الكويتية اتفاقاً مع شركة فلور انتربرايز العالمية لتقديم خدمات الادارة والاستشارة لمشروع المصفاة الجديدة ومشروع توسعة وتطوير المصافي الحالية للشركة.

ووقع العقد عن شركة البترول الوطنية رئيس مجلس الادارة العضو المنتدب سامي فهد الرشيد وعن شركة فلور انتربرايز العالمية النائب الأول للرئيس مانويل جونكو ،وحضر حفل التوقيع عن شركة البترول الوطنية كل من المساعد التنفيذي للعضو المنتدب للتخطيط والتسويق المحلي اسامة العيسى والمساعد التنفيذي للعضو المنتدب للمشاريع حاتم العوضي ومدير مشروع المصفاة الجديدة أحمد الجيماز ومدير الدائرة القانونية طارق الحوطي، فيما حضر عن شركة فلور انتربرايز العالمية نائب الرئيس لعمليات الشرق الأوسط كولن مكنيزي اضافة الى الوكيل المحلي لشركة فلور فؤاد الغانم.

وعقب التوقيع على العقد أعرب الرشيد عن تمنياته بأن تتوج الجهود المبذولة لاقامة هذا المشروع بالتوفيق، مشدداً على أهمية هذا المشروع الذي يكتسب بعداً استراتيجياً ستنعكس اثاره الايجابية على الكويت والبيئة الكويتية، لاسيما وانه يستهدف الوفاء بحاجات الكويت من الوقود النظيف لتوليد الطاقة، الأمر الذي يستوجب بذل كل الجهود لانجازه ضمن المهلة الزمنية المحددة والكفاءة الفنية المعهودة.

ومن جانبه، أكد النائب الأول لرئيس شركة فلور العالمية مانويل جونكو ان مشروع المصفاة الرابعة يحظى باهتمام بالغ باعتباره من أكبر المشاريع التي ستتولى شركته تنفيذها خلال عشر سنوات.

وعلى هامش مراسيم التواقيع على الاتفاقية، أوضح مدير مشروع المصفاة الرابعة أحمد الجيماز ان الغرض الأساسي من انشاء هذه المصفاة الجديدة، التي ستكون الاكبر في الكويت، هو تزويد محطات الطاقة الكهربائية الكويتية بالوقود اللازم الملائم بيئياً والمنخفض من حيث المحتوى الكبريتي، كما ستنتج هذه المصفاة بنزين وكيروسين وديزل بجودة عالية.

وأضاف الجيماز ان الطاقة الانتاجية لهذه المصفاة ستكون حوالي ٤٥٠ الف برميل يومياً.

وأوضح ان هذه المصفاة تتميز عن باقي المصافي الكويتية بتمتعها بالمرونة العالية لاستقبال أنواع مختلفة من النفوط الخام ،وكما انها ستبنى وفقاً لأحدث الانظمة التكنولوجية المتوفرة حالياً في العالم، وسوف تلبي جميع متطلبات الهيئة العامة للبيئة، وهي مصممة وفقاً لأرفع معدلات الاداء والكفاءة والاعتمادية، مع استهلاك منخفض للطاقة.

وذكر الجيماز أن منطقة الشعيبة الصناعية هي المنطقة المخصصة لهذه المصفاة، نظراً لتمتع هذه المنطقة بالبنية التحتية اللازمة لاستقبال مثل هذه المنشآت من خزانات وأرصفة تحميل، وغيرها، علماً بأنه سوف يتزامن تشغيلها مع إغلاق مصفاة الشعيبة.

ومن المتوقع ان يبدأ انشاء هذه المصفاة، التي تقدر التكلفة الأولية لها بحوالي مليار دينار كويتي، في أوائل عام ٢٠٠٧ وأن ينتهي بناؤها في أوائل ٢٠١٠ .

الإقبال على سوق المال زاد ٤٠٪ في ٤ أشهر

نظيف: عاد المستثمرون العرب إلى مصر بعد الإصلاحات الضريبية والجمركية

اكد رئيس الوزراء المصري الدكتور احمد نظيف ان من يعيق الاستثمار في مصر فهو خائن، مبديا تفاؤله بأن "الحكومة المصرية عازمة على تحسين فعلي في بيئة الاستثمار، ولا سيما في مجال تطبيق القوانين بروحية تشجيع الاستثمار".

كلام نظيف ورد في سياق حوار اجرته معه مجلة الاقتصاد والاعمال، حيث شدّد على ان ابرز انجازات حكومته تمثل باستعادة الثقة، وقال "في المرحلة السابقة، كنا نعاني من احباط مصحوب بفقدان الثقة في السياسات المطبقة على الرغم من ان معظم هذه السياسات هي جيدة، فالحكومات السابقة وخصوصا الحكومة الاخيرة برئاسة د. عاطف عبيد قامت بجهود كبيرة واشار الى ان بعض النتائج المحققة حاليا مثل استقرار سعر الصرف، هي نتيجة للسياسات التي اعتمدتها تلك الحكومة، قائلا لابد من ان ينسب الفضل الى اصحابه".

وقد تجلت ثقة المستثمرين المصريين والاجانب، بحسب نظيف، في عودة الاقبال على الاستثمار في سوق الاوراق المالية التي ارتفعت بنسبة تفوق ٤٠ في المائة خلال الاشهر الاربعة المنصرمة، "ولاحظنا عودة المستثمرين العرب والاجانب للاستثمار المباشر في مصر، ما يعني انهم يراقبون باهتمام وعن كثب ما

■ أولجنا للقطاع الخاص إدارة مؤسسات عامة وحكومية

يحدث ويتفاعلون مع التطورات والاجراءات التي تتخذها، وقد حضر العديد من هؤلاء المستثمرين بأنفسهم للتعرف على الاصلاحات التي تمت، كما ابدوا استعدادهم للدخول في مشروعات كبيرة ضمن المجالات المتاحة للاستثمار، وساعد على ذلك ان الحكومة باشرت فورا بخطوات عملية، ولم تعتمد تحديد اهداف عامة وطموحة، فاتخذت اجراءات سريعة اهمها الاصلاح الجمركي الذي نُفذ اعتبارا من شهر سبتمبر الماضي، وقضى بتخفيض الضرائب الجمركية من متوسط ١٥ في المائة الى ٩ في المائة، ويعتبر ذلك انجازا كبيرا كونه خفض العبء الضريبي بنحو ٤٠ في المائة، وكان للخطوة وقع ايجابي لدى المستثمرين، لا سيما ان خفض التعرفة الجمركية تركز على المعدات الاستثمارية ومدخلات الانتاج".

كذلك اشار نظيف الى ان حكومته رفعت شعار "التشغيل من خلال الاستثمار" بحيث تصب كافة الاجراءات الاصلاحية المتخذة او المزمع اتخاذها في خدمة هذا الشعار، واوضح ان الاصلاحات المتخذة ليست "اصلاحات كمية اي انها تنحصر في خفض التعرفة الجمركية، بل تطال الادارة الجمركية والضريبية، لذا قمنا بتبسيط الاجراءات بشكل كبير بغية تجاوز المصاعب والعراقيل الادارية فجميع المشاكل التي كان يعاني منها المستثمرون في مصر تنحصر في الجمارك والضرائب، لكن حاليا اصبحت مصر تتمتع بتسهيلات واسعة في الادارة الجمركية حيث تم الاستغناء عن كثير من الاجراءات التي لم يكن لها اي داع، وبالنسبة للضرائب، فإن الاصلاح تخطى مجرد تخفيض الضريبة ليطال اسلوب التعامل مع مصلحة الضرائب واسلوب فض النزاعات التي قد تنشأ ما بين المصلحة والمستثمر، فليس منطقيا ان تكون مصلحة الضرائب طرفا في النزاع وحكما في الوقت ذاته، لذا نسعى لانشاء لجان مستقلة للطعن بعد ان كانت لجنة الطعن تدخل في هيكل مصلحة الضرائب فالقانون الجديد يستحدث وسيلة لفض النزاعات مع المستثمرين".

هوة

ولم ينف د. احمد نظيف، وجود هوة ما بين التشريع والتطبيق كما انه لم ينكر استمرار مشكلة الادارة والبيروقراطية التي تجهض في كثير من الاحيان السياسات والقوانين، الا انه ركز على الطريقة التي تتعامل بها حكومته مع هذه المشكلة، حيث ترى

الحكومة ان "الحل ليس باصدار المزيد من التشريعات المحفزة والمشجعة للاستثمار، بل بتفعيل تطبيق القوانين الموجودة من خلال التركيز على تحسين الادارة لذلك قمنا بإنشاء وزارة للاستثمار للمرة الاولى في تاريخ مصر وتم تجميع الاطر والهيئات المعنية بالاستثمار تحت مظلة وزارية واحدة يقودها وزير طموح وشاب هو د. محمود محيي الدين، وجمعنا تحت مظلة الوزارة كلا من هيئة الاستثمار وهيئة سوق المال وهيئة جديدة للتمويل العقاري، اضافة الى هيئة الرقابة على التأمين.

كذلك قمنا بتغيير ادارة هيئة الاستثمار بالكامل وجعلنا رئيس واعضاء مجلس ادارتها من القطاع الخاص. وقمنا ايضا بتعيين مجلس امناء للهيئة، جميعهم من رجال الاعمال. وهذا الفكر الجديد سيعمم ايضا على المستويات الادارية الاخرى، وخضت شخصيا هذه التجربة في وزارة الاتصالات، حيث قمنا بتعيين شخص من القطاع الخاص لادارة الشركة المصرية للاتصالات التي حققت نجاحا ملحوظا حتى على مستوى اداء الموظفين فالتغيير من اعلى يساهم في تصحيح العمل على جميع المستويات الادارية".

فورة

في المقابل ينظر نظيف بايجابية الى الفورة الحاصلة في اسعار النفط، معتبرا ان التوقيت مناسب لمصر اذ ان توافر رؤوس الاموال يتناسب مع ما يتم من تحسين لمناخ الاستثمار، لكن المطلوب ايصال الرسالة بطريقة صحيحة ومقنعة، ويستند الى المعطيات التاريخية السابقة للدلالة على ان الاحداث السياسية الدائرة في المنطقة لن تؤثر على مناخ الاستثمار في مصر، ويشرح ذلك بالقول "تاريخيا لم يكن للاحداث السياسية والامنية انعكاسات سلبية طويلة المدى على مصر، والدليل على ذلك هو ان الفترات التي شهدت طفرات استثمارية لم تكن فترات استقرار سياسي، لذلك لا ارى تأثيرا سلبيا لتلك الاحداث على توجهات المستثمرين العرب الذين يرون في مصر ملاذا آمنا لاستثماراتهم، فالاحداث الامنية لم تكن يوما العائق امام توافد المستثمرين العرب الى مصر، بل العكس، فاحيانا قد يكون لهذه الاحداث انعكاسات ايجابية، واعتقد ان سبب ضآلة الاستثمارات العربية في مصر يعود غالباً الى خوف المستثمرين من البيروقراطية وعدم وضوح الصورة امامهم، فلو جعلنا الصورة الاستثمارية اكثر وضوحاً وقمنا بإلغاء البيروقراطية، نجد ان الاستثمار العربي يحتل الحصة الأكبر من اجمالي الاستثمار في مصر. فالاستعداد موجود لدى المستثمر العربي للقدوم الى مصر. فرؤوس الاموال العربية مترددة في الذهاب الى اميركا او اوروبا، وبالتالي فإن هذه الاحداث قد تشكل فرصة ورسالة للعرب بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي. فالدول العربية كانت في افضل حالاتها بعد حرب ١٩٧٣ عندما حصل نوع من تكامل المصالح الاقتصادية اثناء ازمة النفط. وباستطاعة العرب ان يتحولوا الى قوة اقتصادية لا يستهان بها اذا حققوا هذا النوع من التكامل".

الحكومة العراقية تدعو إلى إنشاء ميناء البصرة الكبير

اعلن مجلس الوزراء العراقي انه انتهى من مناقشة ميزانية عام ٢٠٠٥ المقدمة من قبل وزارة المالية، التي كانت مدار بحث ومناقشة من قبل الاطراف المعنية كافة خلال الشهر الماضي.

ولم يكشف البيان الذي اصدره مجلس الوزراء الخميس عن حجم الموازنة العامة للدولة العراقية لعام ٢٠٠٥ التي اقرها مجلس الوزراء بيد انه اشار الى انها سترفع الى الجمعية العمومية الوطنية للمصادقة عليها.

وقد اقرت اللجنة الاقتصادية العليا في مجلس الوزراء العراقي مشروع انشاء ميناء البصرة الكبير بسبب "أهميته في توفير موانئ تلبي متطلبات العراق في مجال المنافذ التصديرية والاستيرادية في مدينة البصرة" على حد ما ورد في بيان ثان صادر عن المجلس.

وقال متحدث في مجلس الوزراء العراقي انه "ستتم دعوة عدد من الشركات المحلية والعربية والاجنبية للمساهمة في تمويل وتنفيذ هذا المشروع العملاق الذي سيجذب الاستثمارات الاجنبية لمدينة البصرة".

ضمن خطة استراتيجية تعتمدها الإمارات

تحويل أبوظبي بكاملها إلى منطقة تجارة حرة

تنوي دولة الامارات العربية المتحدة التي تمتلك ١٦ منطقة حرة، تحويل العاصمة أبوظبي "بكاملها" الى منطقة حرة ضمن خطة استراتيجية ترمي الى توسيع المناطق الحرة واستقطاب الاستثمارات المحلية والاجنبية، بحسب تقرير نقلته وكالة الانباء الاماراتية.

وفي هذا التقرير اشاد امين عام اتحاد غرف التجارة والصناعة في الدولة عبدالله سلطان عبدالله، "بالخطط التي تبنتها امارة ابوظبي وآمنت بضرورة جعل الامارة وخاصة مدينة أبوظبي بأكملها منطقة حرة تتوافر فيها جميع التسهيلات التي تحرص على توافرها المناطق الحرة العالمية".

واكد المسؤول الاماراتي ان في الدولة حتى الآن "١٦ منطقة حرة نمت وازدهرت في فترة وجيزة، وان هناك مناطق اخرى متخصصة هي الآن في طور الانشاء" من دون ان يعطي مزيدا من الايضاحات حول هذه "المناطق المتخصصة".

وذكر ان "اكثر من ثلاثة آلاف شركة تعمل في مختلف المناطق الحرة في الدولة باستثمارات اجمالية تبلغ نحو ١٥ مليار درهم (نحو ٤،٢ مليارات دولار).

وقال ان المناطق الحرة في الامارات "تعتبر قنوات عالمية لجذب الاستثمارات خاصة المناطق الحرة البحرية لاهميتها الاستراتيجية وارتباط معظمها بموانئ الدولة".

وفي دبي اعتبر تقرير صادر عن غرفة التجارة والصناعة نقلته وكالة الانباء الاماراتية "ان المناطق الحرة تعتبر البوابة الاقتصادية والتجارية للامارة"، مشيرا الى ان اجمالي قيمة تجارة المناطق الحرة في دبي العام الماضي بلغ ٥٠ مليار درهم (١٣،٦ مليار دولار) وارتفع معدل نموها بنسبة ٨٢،٥٪ مقارنة بعام ٢٠٠٢".

وفي هذا السياق قال المدير التنفيذي لمنطقة جبل علي الحرة (جافزا) عبدالله لوتاه "ان هذه المنطقة تأسست عام ١٩٨٥ وتحتضن اليوم نحو ٣،٨ آلاف شركة من اكثر من ١٢٠ دولة حول العالم يمتد نشاطها ليغطي الكثير من اسواق العالم".

واشار لوتاه الى ان "الاحصاءات الصادرة عن جمارك دبي تشير الى انه خلال النصف الاول من هذا العام بلغت صادرات جافزا نحو ١٩،٧٤ مليار درهم (نحو ٥ مليارات دولار) وتقوم بتزويد سوق ضخم الى نحو مليار نسمة في مختلف انحاء العالم.

الجيش الأميركي يطلق ألف مشروع لإعادة الإعمار

عقود هاليبرتون في العراق تتجاوز عشرة مليارات دولار

أظهرت ارقام نشرها الجيش الاميركي الخميس ان شركة هاليبرتون، التي سبق ان تولى رئاستها نائب الرئيس ديك تشيني، حصلت حتى الآن على عقود اعمال في العراق تزيد قيمتها على عشرة مليارات دولار رغم مراجعات محاسبية محرجة وتحقيقات في عملها.

واظهرت الارقام ان وحدة كيلوغ براون اند روت التابعة لهاليبرتون وهي اكبر مقاول للجيش الاميركي في العراق لديها طلبيات اعمال قيمتها الاجمالية ٨،٣ مليارات دولار بمقتضى عقد للامداد والتموين لدعم القوات الاميركية.

واعلن سلاح المهندسين في الجيش الاميركي انه منح كليوغ براون اند روت اعمالا قيمتها ٢،٥ مليار دولار بمقتضى صفقة عقدت في مارس ٢٠٠٣ لاعادة بناء صناعة النفط العراقية.

وقال النائب الديموقراطي هنري واكسان "القيمة المتزايدة للعقود رافقتها قائمة متزايدة من المخاوف بشأن اداء هاليبرتون"، مشيرا الى ان مراجعات محاسبية اجرتها وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) لعمل الشركة في العراق.

وكانت تحقيقات حكومية عدة بدأت مؤخرا في انشطة كيلوغ براون اند روت في العراق، ويدرس محققو البنتاغون ايضا هل بالغت الشركة في تقدير فواتير بعض الخدمات مثل تقديم الاغذية للجنود وتسليم الوقود للمدنيين العراقيين؟

من جهة اخرى اطلق الجيش الاميركي اكثر من الف مشروع لاعادة الاعمار في العراق يبقى انجازها رهنا بالشروط الامنية، حسب ما اوضح مؤخرا الضابط الاميركي الذي يشرف على المشروع.

وقال الجنرال توماس بوستيك، قائد لواء

شركات الصرافة المصرية ترفض إلزامها رفع رؤوس أموالها الى ١٠ ملايين جنيه

دخلت شركات الصرافة المصرية في صدام جديد من الحكومة والبنك المركزي بشأن قانون زيادة رؤوس أموال الصرافات الى ١٠ ملايين جنيه وذلك بعد أن أعلنت شعبة الصرافة في اتحاد الغرف التجارية رفض القانون واللجوء الى القضاء (الدولار يساوي ٦,٢٢ جنيه).

وطالبت الصرافات بضرورة الغاء قانون الزام الشركات بزيادة رؤوس أموالها,, مشيرة الى أنه لا توجد جدوى اقتصادية من وراء اقرار تلك الزيادة.

وأكدت الجمعية العمومية لشركات الصرافة أن التطورات الحالية فى سوق الصرف تجعل هناك صعوبة بالغة لزيادة رؤوس أموال شركات الصرافة الى هذا المبلغ، مشيرة الى أن الشركات أصبحت منفذا فقط لحركة البيع والشراء حسب أسعار البنوك ولا تتحرك الا في نطاق قروش معدودة.

وأوضح عدد من رؤساء وممثلي شركات الصرافة أن متطلبات البنك المركزي لاتتناسب مع الظروف الصعبة التى تمر بها شركات الصرافة في الوقت الحالي، واستبعدوا فكرة الاندماج بين تلك الشركات نظرا لان أغلب شركات الصرافة هي شركات عائلية وصعوبة التوفيق بين مصالح واهتمامات المساهمين في تلك الشركات .

وقال رئيس شعبة الصرافة في اتحاد الغرف التجارية محمد حسن الابيض: ان تراجع الدولار في السوق الموازية الى مستويات أقل من معدلاته في البنوك قلص من العوائد التي كانت تحصل عليها شركات الصرافة وحولت العديد من الشركات الى الخسائر.

وأضاف: ان ما يحدث فى سوق الصرف الأن يدحض الاتهامات التي كانت توجه لشركات الصرافة بأنها كانت تتلاعب في سوق العملات وحجم المعروض من العملة الأجنبية، مشيرا الى أن شركات الصرافة قامت برفع دعوى قضائية سوف تنظرها محكمة القضاء الاداري غدا لوقف تنفيذ قرار البنك المركزي بسحب الترخيص من الشركات التي لم يزد رأس مالها على ١٠ ملايين جنيه.

وأشار الى أن الغالبية العظمى من شركات الصرافة لا تستطيع زيادة رؤوس أموالها الى ١٠ ملايين جنيه,, مؤكداً أن هذا النظام غير معمول به في أي دولة في العالم حيث يتراوح رأس مال شركة الصرافة فيها ما بين ٥٠ و ١٠٠ ألف دولار.

وقال الابيض: ان شركات الصرافة لا تقف ضد الحكومة ولكنها تدافع عن حقها حسب القانون والدستور، مشيرا الى أن الدراسات أثبتت أنه لا جدوى اقتصادية من اقرار تلك الزيادة.

ورأى أن قانون الزام شركات الصرافة بزيادة رؤوس أموالها الى ١٠ ملايين جنيه تم اقراره في ظروف مغايرة للتطورات الحالية فى سوق الصرف حيث لم يتم الاستماع الى آراء شركات الصرافة في هذا الموضوع.

وطالب رئيس شعبة الصرافة ببحث القضية مع المسؤولين فى الحكومة والبنك المركزى حتى يتم التوصل الى حل مناسب، مشيرا الى أن الشركات التزمت حسب قرارات البنك المركزي بتوريد الحصيلة الدولارية الى البنوك .

وأشار الى أن قانون زيادة رأس مال شركات الصرافة يمكن تطبيقة- حال الاصرار على استمراره- على شركات الصرافة الجديدة وليس على القائمة وترك المجال اختياريا بعد ذلك حسب قدرة ورغبة كل شركة.

واعتبر أن الاتجاه لسحب تراخيص شركات الصرافة سيضر بالاقتصاد الوطني حيث سيفقد عدد كبير من العاملين فى أكثر من ١٠٠ شركة صرافة وظائفهم بالاضافة الى أن احتجاز ١٠ ملايين جنيه سوف يؤدي الى عدم تشغيل جزء كبير من سيولة تلك الشركات.

تجدر الاشارة الى أن البنك المركزي حدد مهلة تنتهي فى ١٥ يناير المقبل لشركات الصرافة لتوفيق أوضاعها وزيادة رأس مالها الى ١٠ ملايين جنيه وفقا لأحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ الخاص باستيفاء الحد الادنى لرأس المال سواء بزيادة رأس مالها أو الاندماج مع شركات صرافة أخرى، وسحب المركزي تراخيص ٢٨ شركة بسبب مخالفات في تجارة العملة ليبلغ عدد الصرافات العاملة بالسوق ١٠٣ شركات.

الهندسة في الجيش الاميركي، خلال مؤتمر صحفي في العاصمة العراقية ان "اكثر من الف مشروع اعادة اعمار انطلقت اعتبارا من شهر نوفمبر الماضي".

واضاف ان "الامن واعادة الاعمار يسيران جنباً الى جنب" وان "عملية اعادة الاعمار هذه غالبا ما تكون صعبة اذا لم يتوافر الامن".

ومن اصل الـ ١٨,٤ مليار دولار المخصصة لهذا البرنامج، سيخصص ١٢ مليارا لاعادة اعمار البنى التحتية، وقد تم اصلا صرف حوالي مليارين.

واوضح ان العمل انتهى في مائة مشروع وان "معظمها ستنتهي خلال خمسة أو ستة اشهر".

حازت المرتبة الـ١٤ لأدائها في المشروعات التنموية

الهاملي: أرباح قياسية لـ "السويكت" في ٢٠٠٤ والمجموعة تسعى لدخول سوق النفط الكويتية

أعلنت مجموعة السويكت السعودية تحقيقها أرباحاً قياسية في الربع الأخير من عام ٢٠٠٤ من خلال مشروعاتها التنموية في المملكة ودول جنوب افريقيا وشرق آسيا.

وثمن رئيس مجلس ادارة المجموعة مبارك السويكت "جهود القائمين في الشركة والعاملين فيها من قياديين واداريين" مؤكداً ان "المجموعة حققت هذه النتائج الطيبة من خلال هذه الجهود العملية المثمرة".

من جهة ثانية، قال مدير مكتب المجموعة في الكويت نواف الهاملي ان مجموعة السويكت السعودية تعد من كبرى الشركات السعودية العاملة في مجال حفر الآبار وخطوط البايب بلان وقد حققت تميزاً ملحوظاً على الشركات السعودية الأخرى حيث نالت المرتبة الرابعة عشرة من بين مئة شركة سعودية على مستوى المملكة ومدنها.

وأشار الهاملي الى انه "بعد سنوات من العمل الدؤوب استطاعت مجموعة السويكت ان تصل الى مستوى عال من التخصص في قطاعات الأعمال الانشائية والميكانيكية والخدمات النفطية وصيانة الأعمال المتخصصة في البايب بلان والعمل في مصافي تكرير النفط بالاضافة الى أعمال التحكم في التطبيقات الصناعية من خلال استخدام معدات الكترونية متطورة في مجال أجهزة القياس وحماية البيئة لمراقبة التسرب ومراقبة منسوب المياه الجوفية.

واستعرض الهاملي الانجازات التي حققتها مجموعة السويكت في مجال الخدمات الزراعية حيث تملك المجموعة حالياً مزارع تزيد مساحتها على ثلاثة آلاف فدان وتعمل في زراعة الخضار والقمح والشعير كما توجد فرق متخصصة في تربية الدواجن والابقار والأغنام مشيراً الى ان العمل بدأ حالياً في اعادة تنظيم هيكلة هذه الخدمات حيث تم الانتهاء من اعداد مخططات لزيادة المساحات الزراعية الى أكثر من ١٢,٠٠٠ فدان.

وأشار الهاملي الى ان المجموعة "ساهمت الى حد كبير في تقديم خدمات الدعم اللوجستي لقوات التحالف التي شاركت في حرب

«الخليج للاستثمار تشتري ٢٠ في المئة من شركة عمان للبولي بروبلين

وقعت شركة النفط العمانية على اتفاقية بيع ٢٠ في المئة من حصتها في مشروع عمان بولي بروبلين لصالح مؤسسة الخليج للاستثمار.

ووقع الاتفاقية نيابة عن شركة النفط العمانية وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس ادارة الشركة مقبول بن علي سلطان وعن مؤسسة الخليج للاستثمار الرئيس التنفيذي لمؤسسة الخليج للاستمثار هشام الرزوقي.

وبموجب هذه الاتفاقية تصبح حصة شركة النفط العمانية ٦٠ في المئة ومؤسسة الخليج للاستثمار ٢٠ في المئة والشركة الكورية «ال جي» العالمية ٢٠ في المئة، وبذلك تحصل مؤسسة الخليج للاستثمار على عضوية مجلس ادارة شركة عمان ببولي بروبلين.

وتبلغ تكلفة مشروع انشاء مصنع البولي بروبلين المزمع اقامته في صحار نحو ٣١٣ مليون دولار اميركي وبطاقة انتاجية تصل إلى ٣٤٠ الف طن سنوياً من البولي بروبلين.

وأوضح وزير التجارة والصناعة العماني أن دخول مؤسسة الخليج للاستثمار كشريك في مشروع شركة عمان بولي بروبلين يعزز جهود شركة النفط العمانية الرامية إلى تحقيق جلب الاستثمار الاجنبي في مشروعات الشركة داخل السلطنة.

وقال أن «الحصة التي تم بيعها لصالح مؤسسة الخليج للاستثمار والبالغة ٢٠ في المئة

تحرير الكويت عام ١٩٩٠ حيث عملت المجموعة مع قوات التحالف الدولي في فتح الثغرات وازالة الألغام أمام قوات التحالف في عاصفة الصحراء لتحرير الكويت من النظام العراقي البائد".

وأكد الهاملي في حديثه أن مجموعة السويكت قامت عن طريق مكاتبها في الخارج باستثمار وتطوير عدة مشاريع سياحية في سويسرا وفرنسا واسبانيا وبريطانيا وقبرص وشرق آسيا.

وأوضح ان المجموعة تميزت عن الشركات الأخرى في مجال هندسة الاتصالات الفضائية وتشغيل المحطات الأرضية وخدمات التدريب في مجال الاتصالات والمراقبة ولديها عدة ورش عملية في مجال منشآت النفط والغاز ومحطات تحلية المياه والجسور الفولاذية.

واستدرك الهاملي انه "بعد الانتعاش الذي شهدته الكويت بعد سقوط النظام العراقي البائد بدأت المجموعة في التوسع في مجال الخدمات النفطية إذ بدأت حالياً في ادراج خططها التنموية لدخول السوق الكويتي في قطاع الخدمات النفطية الضخمة، مشيراً الى ان اولى هذه الخطوات طرح مشروعها السكني الضخم في مكة المكرمة والذي ستبدأ انطلاقته في القريب العاجل.

ونوه الهاملي الى ان عودة رؤوس الأموال الى الكويت ساهم في تحريك عجلة الاقتصاد الكويتي بمختلف قطاعاته موضحاً ان هذه الخطوة ستعزز في دور المجموعة للعمل داخل السوق النفطية في الكويت باعتباره سوقا واعدة مشيراً الى ان التسهيلات المطروحة من قبل الحكومة أدت الى خلق فرص عمل جديدة وتنوع أساليب العمل التجاري والاقتصادي للارتقاء بالنهوض بدور الكويت الاقتصادي والريادي على مختلف الاصعدة.

وقال ان التطور الصناعي بحاجة الى وفرة في الأراضي والخدمات الأخرى لدعم دور القطاع الخاص في النهوض باقتصاديات الدول وتوفير المناخ المناسب للاستثمار في مختلف الميادين الاقتصادية والتجارية.

تجدر الاشارة الى ان مجموعة السويكت السعودية حققت خلال السنوات الخمس الماضية نمواً متوازنا وتقدماً مميزاً في مشروعاتها التنموية من خلال خططها الاستراتيجية في مجال التوسع الاقتصادي في بعض دول الخليج والدول العربية بالاضافة الى مساهماتها الكبيرة في دعم معركة تحرير الكويت من خلال خدماتها اللوجستية في مجال تشييد المطارات المتنقلة لجيوش التحالف التي شاركت في طرد العدوان العراقي الغاشم عند اجتياحه الكويت في اغسطس عام ١٩٩٠ .

ستساعد على تحقيق القيمة المضافة في المشروعات الاقتصادية التي تنفذها شركة النفط العمانية وتسهم في البحث عن مشروعات جديدة». واشار إلى أن «٩٠ في المئة من انتاج المصنع سيتم تصديره إلى خارج السلطنة أما باقي نسبة الانتاج فسيكون للسوق المحلي»، موضحاً أن المشروع سيبدأ انتاجه في الربع الأخير من العام ٢٠٠٦، وطالب شركات ومؤسسات القطاع الخاص العماني باستغلال فرص قيام هذا المشروع من خلال اقامة مشروعات صناعية صغيرة موازية تستخدم منتجات المشروع من مادة البولي بروبلين والتي يمكن أن تدخل في صناعات متعددة.

من جهته أعرب الرزوقي عن سعادته لدخول مؤسسة الخليج للاستثمار في هذا المشروع المهم مع شركة النفط العمانية وقال أن «مستقبل شركة عمان بولي بروبلين يدعو إلى التفاؤل كونه مشروعاً يحقق القيمة المضافة للاقتصاد العماني ويسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية».

وأوضح ان اتفاقية اليوم تأتي في اطار السياسات والبرامج التي تنتهجها مؤسسة الخليج للاستثمار لدعم مشاريع القطاع الخاص التنموية في دول مجلس التعاون الخليجي ».

ويتم انشاء مصنع البولي بروبلين بواسطة شركتي ال جي العالمية وال جي للهندسة والبناء، ومن المتوقع ان يوفر المشروع ١٦٠ فرصة عمل مباشرة عند بدء التشغيل.

وستقوم شركة عمان بولي بروبلين بتسويق الانتاج في شبه القارة الهندية، ايران، الشرق الأوسط، شرق وغرب وجنوب افريقيا، كما ستقوم شركة ال جي العالمية بدورها بالتسويق في بقية الأسواق العالمية.

ارتقاء بالمعايير عبر مشاركة السلاسل العالمية

ايفا للفنادق والمنتجعات: نزيح الستار عن ثورة في استراتيجيات امتلاك الفنادق في المنطقة

قالت شركة ايفا للفنادق والمنتجعات، وهي شركة تابعة لشركة الاستشارات المالية الدولية، وأكبر مستثمرة لمشروع النخلة جميرا في دبي انها تعتزم الارتقاء بمعايير العمل الفندقي في الشرق الأوسط بتوجيه الدعوة لسلسلة فنادق للاستثمار في المشاريع العقارية.

وجاءت هذه الدعوة على لسان باتريك سميث نائب الرئيس لادارة الأصول في ايفا للفنادق والمنتجعات عندما خاطب الحاضرين في مؤتمر سيتي سكيب، المعرض التجاري العقاري الدولي، الذي يقام في دبي وتشارك فيه ايفا باعتبارها أحد الرعاة البلاتينيين الرئيسيين من خلال العمل مع نخيل. وقال سميث، «على الرغم من ان ادارة الأصول هي مفهوم جديد نسبياً في تطوير العقارات الفندقية في اوروبا والشرق الأوسط، يتجه أصحاب العقار بشكل متزايد إلى توظيف مديري الأصول للاشراف على العقارات الفندقية، الأمر الذي يسهم في تحكم المالكين بعقاراتهم بنحو أكبر من جانب، ويتيح لهم العمل مع الشركات التشغيلية للعقار بدلاً من الاعتماد على هذه الشركات بشكل منفرد لادارة الأصول».

كما شدد ايضاً سميث «على أن احدى وسائل ادارة العقار الناجحة هي أن يكون للشركات التشغيلية حصة في هذه العقارات، مضيفاً: «ستحتوي محافظكم العقارية أو المشاريع التطويرية متعددة الاستخدامات على فنادق. وستجدون ان الكثير من الشركات العاملة في مجال ادارة العقار ستسعى جاهدة لتكون الشركة التي تختارونها لادارة العقار، ولكنها ستحجم عن المشاركة في الاستثمار».

■ شراكات وتحالفات لتطوير منتجعات متعددة الاستخدامات

وعقب بالقول، «تتمثل استراتيجية ايفا بالعمل من خلال الشراكات القوية والتحالفات الاستراتيجية، الأمر الذي يجعل من مديري العقار راغبين بالاستثمار والمشاركة في مشاريعنا التطويرية الراقية، التي يتحقق من خلالها تطوير منتجعات ناجحة متعددة الاستخدامات».

كما أفاد سميث بان ايفا للفنادق والمنتجعات، التي لديها مشاريع تطويرية دولية واسعة في الشرق الأوسط وافريقيا، التي تشمل عقارات سكنية وفنادق ومشاريع تطويرية على أساس نظام المشاركة بالوقت، قد عملت بجد لبناء علاقات قوية مع شركات ادارة العقار.

وقال في هذا الصدد، «تتم هيكلة كل مشروع من مشاريعنا التطويرية بشكل منفرد مع أحد شركائنا الاستراتيجيين الدوليين، الذين يضيفون قيمة لهذا المشروع محلياً ودولياً».

أوضح سميث ايضاً بان ايفا تمتلك في مشروع النخلة جميرا بنايتين مطلتين على الشاطئ، وتقوم حالياً بتطوير مشروع الميل الذهبي مع شريكها شركة النخيل المطورة لمشاريع النخلة.

ومن جانب آخر، تقوم ايفا بالتحالف مع شركائها: فيرمونت للفنادق والمنتجعات ومجموعة المملكة للاستثمارات الفندقية بتطوير فندق يقع على جذع مشروع النخلة جميرا، علاوة على ذلك قامت ايفا بشراء اراض لاقامة ثلاثة فنادق تقع على هلال الجزيرة المجاور لـ «اتلانتس».

ومن جانبه، ذهب جيمس ويلسون، رئيس الشركة ورئيس ادارة العمليات في ايفا للفنادق والمنتجعات، إلى تأييد ما ذهب إليه سميث، حيث أفاد، «كانت شراكاتنا نابعة من النجاح الهائل الذي حققه المنتجع المتكامل متعدد الاستخدامات الذي يجري تطويره في البرتغال، وشيراتون الغارف، ومنتجع زمبالي

الشورى للخدمات العامة، السماح للبنوك الأجنبية العاملة في المملكة بالمشاركة في تمويل المشاريع الإسكانية. وذلك من شأنه أن يزيد من تمويل المساكن المتوفر وسيساعد على حل النقص في المساكن ويزيد من نشاطات السوق.

عودة الأموال المهاجرة

بعيدا عن النمو السكاني، والخليط الديموغرافي، وزيادة السيولة وقنوات التمويل، فإن عودة الأموال من الخارج قد حفزت النشاط في أسواق العقار. فعقب تطبيق عدد من الإصلاحات الاقتصادية، بما فيها، قانون الاستثمار الأجنبي وتغير المناخ السياسي بعد أحداث ١١ سبتمبر، شهد المناخ الاستثماري في المملكة تحسنا ملحوظا. فقد بدأ المواطنون السعوديون بجلب رؤوس الأموال من الأسواق الغربية، وعلى الأخص من الولايات المتحدة الأميركية.

وعلى الرغم من أن الرقم الدقيق غير متوفر، فإن الاقتصاديين يتوقعون امتلاك الموطنين السعوديين لأكثر من ٨٠٠ مليار دولار من الأصول الأجنبية خلال عام ٢٠٠٣، إضافة إلى ذلك، فقد قيل بأن السعوديين قد أعادوا ما يقارب ٤ مليارات دولار إلى المملكة بعد الحادي عشر من سبتمبر وحتى منتصف عام ٢٠٠٣، أما بعض المصادر الأخرى فقد قالت ان الرقم هو ٥,٣ مليارات دولار. هذا وليس للرقم الحقيقي أهمية كبرى مقابل التوجه العام نحو زيادة توفير التمويل لإنشاء أصول محلية والإبقاء على هذا التوجه. كما أنه من المتوقع أن تزيد الأموال المتوفرة للأصول مثل العقارات، وذلك بسبب قلة قنوات الاستثمار وعودة سوق الأسهم للارتفاع عالميا. وعلى الرغم من توقع كافة دول مجلس التعاون الخليجي حدوث طفرة في عقاراتها، إلا أن المساهمين في السوق يعتقدون بأن السعودية ستكون أكبر الأسواق من حيث الأصول والتي من المتوقع أن تصل إلى تريليون ريال سعودي، وهي التي تلي قطاع النفط والغاز. كما ان هناك نشاطاً متزايداً في العاصمة الرياض، وذلك لأن عدداً كبيراً من شركات العقارات والتطوير قامت بإنشاء مكاتب لها وهي تبحث بشكل كبير عن مشاريع.

أما من حيث التدفقات النقدية فمن المفترض أن تستمر في التدفق إلى الاقتصاد المحلي، مع توجهات الحكومة إلى تعزيز الأجواء الاستثمارية في المملكة واستمرار الاقتصاد في الاعتماد بشكل كبير على المستثمرين من القطاع الخاص.

تدفق الحجيج

تعتبر مكة المكرمة والمدينة المنورة من المناطق الدينية المهمة التي يقصدها أكثر من ١,٥ مليار مسلم من العالم، حيث يسافر إلى السعودية ما يقارب ٦ ملايين حاج كل عام (من السعوديين والأجانب) لأداء مناسك الحج والعمرة، مع وصول تقديرات الإنفاق إلى ١,٠٠٠ دولار للشخص على كل من الإقامة، الطعام، البضائع والنقل.. الخ. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى ١٤ مليون شخص في العام خلال السنوات العشر القادمة.

إن زيادة عدد الحجيج المتدفقين إلى المدن، دفع بالسلطات إلى رفع أسعار الأراضي والإيجارات في المناطق المحيطة بالمنطقتين المقدستين. حيث يتم إنشاء أبراج بملايين الدولارات في المنطقتين. إضافة إلى ذلك، فإن القطاع الخاص يقوم ببناء وحدات سكنية في مكة، والتي بإمكانها إيواء ما يقارب ٢,٣ مليون شخص، وذلك في السنوات الثلاث إلى الأربع القادمة، مقارنة مع الوقت الحالي الذي يصل فيه العدد إلى ١,٨ مليون شخص. تمتلك هاتان المدينتان عقارات كثيرة ومميزة - شققا وفنادق - وذلك بسبب موقعها بالقرب من الأماكن المقدسة. ولأن الحجاج يطلبون وجود مبان ومقاولات ذات جودة عالية، فإن ذلك سيدفع بالاستثمارات نحو قطاعات سوق المساكن والسفر (...).

ومن المتوقع حصول المزيد من التطوير. ويعود ذلك إلى تسهيل القوانين والأنظمة حول المباني المتعددة الطوابق. هذا وتعد مدينة جدة موطناً آخر للنشاطات، وذلك مع إصرار المستثمرين على تملك عقارات فيها بسبب الإيرادات

الكبيرة التي يجنونها. ويشمل ذلك، الشقق ومباني المكاتب ذات الإيجارات الثابتة التي تدر مبالغ كبيرة. إضافة إلى وجود مشروعين أساسيين، هما تحت الإنشاء في جدة تحت إشراف وزارة الأشغال العامة والإسكان.

دور القطاع الخاص

في الماضي كان ازدهار المقاولات في السعودية مرتبطا وبشكل كبير بزيادة إنفاق الحكومة عليها لكننا نرى الآن تغيرا في هذه الأوضاع. فمع التقليل من الأنظمة الحكومية، بدأ المقاولون في القطاع الخاص بحجز أماكن لهم في هذا السوق المزدهر من خلال إنشاءات تصل قيمتها إلى ملايين الدولارات، في جميع أنحاء المملكة، تبدأ من أبراج شقق، مباني مكاتب، مجمعات تجارية، فنادق، وحتى المدن السياحية.

إن المملكة العربية السعودية التي كانت دوما على مر التاريخ سوقا معزولا، قد بدأت بفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية من خلال تطبيق قانون الاستثمار الأجنبي، الذي يعطي الأجانب الحق في شراء الأراضي. وقد عمل هذا على ازدهار السوق المالي المحلي، كما أنه لعب دورا أساسيا في تقدم أسواق العقار. وعلى الرغم من عدم وجود دلائل لتدفق الأموال الأجنبية إلى السوق، فإن هذا التطبيق قد رفع من ثقة المستثمرين في النظام وفي العقارات. بالإضافة إلى البدء في بعض الإصلاحات الجزئية (...).

من جهة أخرى فإن هذا القانون يمنع ارتفاع الأسعار بشكل مزيف ومضاربات العقارات، من خلال اشتراط الاحتفاظ بالملكية لفترة لا تقل عن خمس سنوات، عوضا عن ٣ سنوات قبل إعادة بيع الملكية. كما ينص القانون على ألا يقل المبلغ المخصص للاستثمار عن ٣٠ مليون ريال سعودي، وذلك للحصول على التراخيص لشراء الأراضي والمباني بهدف البيع والتأجير. ويمنع هذا القانون الأجانب من تملك العقارات في الأراضي المقدسة في مدينتي مكة والمدينة المنورة، فيما عدا إذا كانت إرثا ووقفا. كما أن التأجير في هاتين المدينتين غير مسموح به لأكثر من عامين. إضافة إلى أن بنود هذا القانون الجديد لا تلغي حقوق الأجانب ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي في التملك التي نص عليها القانون القديم.

خطط التنمية

يتضمن قطاع الإسكان عدداً كبيرا من النشاطات، منها عقارات الأراضي والمباني، الديكورات الداخلية والتأثيث، التمويل،...الخ. ففي حين أن القطاع الخاص يلعب الدور الأساسي في المقاولات وتأثيث الوحدات السكنية، فإن المساعدات المالية والبنية التحتية التي تقدمها الحكومة تلعب دوراً كبيراً في تسهيل دور القطاع الخاص لهذه المهمة. حيث تلعب خطة التنمية هذه دور الأداة للتخطيط الوطني والاستراتيجية الاقتصادية المستقبلية، وهو ما تطمح إليه الأمة.

ومن المتوقع أن يصل معدل النمو السنوي لقطاع العقارات في السعودية إلى ٥ في المائة خلال خطة التنمية السابعة التي تغطي الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤، في حين أنه من المتوقع أن تتراوح نسبة نمو السكان في السعودية من ٣,٥ إلى ٤ في المائة خلال فترة العشرين عاما القادمة. وهذا من شأنه أن يؤثر في معدل نمو المساكن المطلوب لتلبية مطالب المساكن في المملكة. ومن جهة أخرى، فإن البنية الديموغرافية للسكان في السعودية يطغى عليها قسم الشباب (أقل من ٢٥ عاما) لتشكل ٦٠ في المائة من السكان. ولهذه الشخصية المميزة الأثر المباشر في معدلات تكوين العائلات الجديدة، إضافة إلى أنها تقوم بدور الدافع لزيادة الطلب على المساكن (...).

وخلال فترة الأعوام العشرين المقبلة، وبسبب النمو المتسارع للعائلات، تتوقع خطة التنمية السابعة أن يرتفع الطلب على المساكن بحوالي ٣,٩ ملايين وحدة إضافية. وهذا يظهر معدل زيادة سنوية وصلت إلى ١٩٥,٠٠٠ وحدة. مما يوضح ان إجمالي عدد الوحدات السكنية في المملكة سيصل إلى ٧ ملايين مع حلول العام ٢٠٢٠ (...).

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

اللائحة الإدارية

«الباب الأول - الاجتماعات»

الهيئة التي تمثل الجمعية واختصاصات كل منها وتعيين الأعضاء الذين تتكون منهم وطرق عزلهم

■ أولاً: الجمعية العمومية:

مادة (١) تتكون الجمعية العمومية من جميع الأعضاء العاملين الذين وفوا الالتزامات المفروضة عليهم وفقاً للنظام الأساسي للجمعية، ومضى على عضويتهم مدة ستة أشهر على الأقل.

مادة (٢) تنعقد الجمعية العمومية بناء على:

أ - دعوة من مجلس الإدارة.

ب - طلب يتقدم به لمجلس الإدارة كتابة ثلث الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية مع بيان الغرض من ذلك.

جـ - دعوة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إذا رأت ضرورة لذلك، كما يجوز لها ذلك إذا لم يستجب مجلس الإدارة للطلب المشار إليه في الفقرة السابقة (ب) من المادة (٢).

مادة (٣) يجب أن يرفق جدول الأعمال بالدعوة للجمعية العمومية ولا يجوز للجمعية العمومية النظر في غير المسائل الواردة في الجدول إلا بموافقة الأغلبية المطلقة لمجموع عدد أعضاء الجمعية العمومية.

مادة (٤) يجب دعوة الجمعية العمومية مرة كل سنة خلال الشهرين التاليين لانتهاء السنة المالية للجمعية وذلك للنظر في التقرير المالي (الميزانية وحساب الايرادات والمصروفات) والتقرير الأدبي (التقرير عن أعمال السنة) وتقرير مراقب الحسابات وانتخاب مجلس الإدارة بدلاً من الذين زالت أو انتهت عضويتهم وتعيين مراقب الحسابات من غير أعضاء مجلس الإدارة وغير ذلك من المسائل التي يرى مجلس الإدارة أدراجها في جدول الأعمال.

ويجوز دعوة الجمعية لاجتماع غير عادي للنظر في تعديل نظام الجمعية الأساسي أو حلها أو اندماجها في غيرها أو عزل أعضاء مجلس الإدارة أو لغير ذلك من الأسباب.

مادة (٥) يتولى مجلس الإدارة الدعوة لاجتماعات الجمعية العمومية في مقر الجمعية ويجوز له أن يدعوها للانعقاد في مكان آخر يحدد في خطاب الدعوة وتتم الدعوة بإخطار يرسل إلى جميع الأعضاء الذين لهم حق الحضور قبل موعد الانعقاد بخمسة عشر يوماً على الأقل مرفقاً بهذا الإخطار الآتي:

- جدول أعمال الجلسة.
- التقرير المالي (الميزانية وحساب الإيرادات والمصروفات)
- التقرير الأدبي (التقرير عن أعمال السنة).
- تقرير مراقب الحسابات.
- مشروع الموازنة للسنة القادمة.

هذا ويجب أن يعلن في مقر الجمعية في مكان بارز موعد وجدول أعمال جلسة الجمعية العمومية وكشف بأسماء الأعضاء الذين لهم حق حضورها وغير ذلك من الإجراءات التي تثبت صحة إجراءات انعقاد الجمعية العمومية.

مادة (٦) على الجمعية ابلاغ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بكل اجتماع للجمعية العمومية قبل انعقاده بخمسة عشر يوماً على الأقل واحاطتها كذلك بخطاب الدعوة والمسائل الواردة في جدول الأعمال والأوراق المرفقة بجدول الأعمال.

مادة (٧) لا يكون اجتماع الجمعية العمومية العادية صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها فإذا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع إلى جلسة أخرى تعقد بعد ساعة من موعد الاجتماع الأول ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً بشرط أن لا يقل عدد الأعضاء الحاضرين عن عشرة أعضاء من الأعضاء الذين لهم حق الحضور، مع وجوب توضيح هذا الاجراء في خطاب الدعوة.